



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل / كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدِينَ

مجلة فصلية علمية محكمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

ملحق

العدد السادس والثمانين / السنة الواحدة والخمسون

ربيع الأول – ١٤٤٣هـ / تشرين الأول ١٤ / ٢٠٢١م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867

E ISSN 2664-2506

للتواصل:

radab.mosuljournals@gmail.com

URL: <https://radab.mosuljournals.com>

المجلة العراقية للدراسات والبحوث

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية

باللغة العربية واللغات الأجنبية

ملحق العدد: السادس والثمانين السنة: الواحدة والخمسون ربيع الأول - ١٤٤٣هـ / تشرين الأول ٢٠٢١م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير:

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الأنبار/ العراق
الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرابية	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الزيتونة/ الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/ جامعة بابل/ العراق
الأستاذ الدكتور كلود فيننثر	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلبي/ فرنسا
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/ جامعة طيبة/ السعودية
الأستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/ جامعة عين شمس/ مصر
الأستاذ الدكتور عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/ جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتور غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتور وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتور أسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: م.د. خالد حازم عيدان	- مقوم لغوي/ اللغة العربية
م.م. عمّار أحمد محمود	- مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

المتابعة:

مترجم. إيمان جرجيس أمين	- إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	- إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=signup> .

٢- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سَجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=login> .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلق به وبحثه ويمكنه الاطلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

• تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذكر آنفًا .

• تُرتَّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).

• يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال - إن اختلف الخبيران - إلى (مُحكِّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

• يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
• يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

• يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية. لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو مبين على النحو الآتي :

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنونها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليّة البحث) .

• يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثية أو فرضيات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلّها أو دحضها علمياً في متن البحث .

• يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأنّ يحدّد الغرض من تطبيقها.

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .

• يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتبع فيه .

• يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره و فقراته.

• يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحدائث فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.

• يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكرية ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير فافتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

الصفحة	العنوان
بحوث اللغة العربية	
٢٤ - ١	بلاغة التوشيع في أحاديث المصطفى الشفيح عمّار إسماعيل أحمد
٦٠ - ٢٥	فلسفة التاريخ في شعر نزار قبّاني (الأعمال السياسيّة أنموذجاً) محمود عايد عطية
٨٨ - ٦١	التذييل بأسماء الله الحسنى فرح سالم محمد شيت و وفاء فيصل إسكندر
١٠٦ - ٨٩	الأفعال الدالة على ثبوت الفاعل وسكوته في القرآن الكريم إسماعيل حميد حمد أمين
١٤٤ - ١٠٧	الجملة الاستئنافية في صحيح البخاري/دراسة وتحليل عبير طارق ظاهر الحاصود
١٧٨ - ١٤٥	النقد المعرفي: نحو إبدال منهجي محمد عبدالله عروس
بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية	
٢٠٤ - ١٧٩	التحصيل العلمي والادبي لأبناء الخلفاء في بلاط الدولة العباسية نور طارق طاهر و وجدان عبد الجبار النعيمي
٢٣٤ - ٢٠٥	الخليفة علي بن ابي طالب(عليه السلام) وعلاقته الاجتماعية مع الخلفاء الراشدين(رضي الله عنهم) بناز إسماعيل عدو (١١-٣٥هـ/٦٣٢-٦٦٥م)
٢٨٨ - ٢٣٥	موقف بريطانيا من أزمة البوسنة والهرسك (١٩٠٨-١٩٠٩) نييار بديع عبدالعزيز وإبراهيم حميد إبراهيم
٣٣٠ - ٢٨٩	الصلوات السياسية بين الكويت ونجد في فترة حكم الشيخ مبارك الصباح ١٨٩٦-١٩١٥ روزين عارف عيسى و سعاد حسن جواد
٣٤٢ - ٣٣١	الإسلام والخراج بتول عباس فاضل
بحوث علم الاجتماع	
٣٦٤ - ٣٤٣	البعد الاقتصادي والاجتماعي للسياسة المالية في العراق بعد ٢٠١٤ دراسة تحليلية فائز محمد داؤد
٣٩٦ - ٣٦٥	دور الدين في تحقيق السلطة والضبط الاجتماعي أسامة عثمان محمد
بحوث القانون	
٤٣٤ - ٣٩٧	الإشكاليات في أحكام جريمة الاختلاس عبد ال محمد قادر رجب
بحوث طرائق التدريس وعلم النفس	
٤٧٢ - ٤٣٥	الكفاءة الذاتية وعلاقتها بالتقييم الذاتي على وفق معايير برنامج بناء القدرات في التعليم لدى المرشدين التربويين في محافظة نينوى وليد سالم حموك

بحوث الجغرافية

٥٠٠ - ٤٧٣

الموقع الجغرافي للعراق وحدوده سياسياً
عبد المحسن أحمد إبراهيم طه و أحمد حامد علي العبيدي

بحوث الشريعة والعلوم الإسلامية

٥٢٤ - ٥٠١

موقف السلف والخلف من الآيات المتشابهات الواردة في صفات الله تعالى
خسرو إسماعيل صالح

بحوث الفلسفة

٥٥٠ - ٥٢٥

جماليات الأدب الروائي عند دنيس ديدرو وأبعاده الفلسفية
سالي محسن لطيف

موقف بريطانيا من أزمة البوسنة والهرسك

(١٩٠٨-١٩٠٩)

نيبار بديع عبدالعزيز* إبراهيم حميد إبراهيم*

تأريخ القبول: ٢٠٢١/٩/١٨

تأريخ التقديم: ٢٠٢١/٧/٣١

المستخلص:

شكّلت المسألة الشرقية أزمة سياسية كبرى في السياسة الدولية، فأملك رجل أوروبا المريض (الدولة العثمانية) بحاجة إلى من يحدد مصيرها، فهناك دولاً ترغب في نيل استقلالها، ودول بلقانية تتطلع؛ لأنّ تكون دولة كبرى ولاسيماً صربيا، وأخرى تريد التوسع على حسابها باقتطاع بعضاً من الأراضي البلقانية، كإمبراطورية النمسا-المجر التي ضمت البوسنة والهرسك، بوصفها وريثة أملاك الدولة العثمانية في أوروبا، أو روسيا ورغبتها في توحيد السلاف تحت سيطرتها. مما اكتسبت أزمة البوسنة والهرسك أهمية خاصة في تلك المشكلة؛ نظراً لقدرتها في التأثير على توازن القوى الدولي الذي أقره مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، إذ تميزت تلك المرحلة بتشابك العلاقات الأوربيّة، وتعدّها مع ازدياد جهود روسيا في السيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية، فضلاً عن مصالح بريطانيا في المنطقة، ومصحتها في بقاء اتفاقية برلين أو على الأقل حماية الدولة العثمانية حليفها الاستراتيجي خلال تلك المرحلة .

الكلمات المفتاحية: البوسنة والهرسك، الدولة العثمانية، بريطانيا، معاهدة برلين.

المقدمة:

كانت ولاية البوسنة والهرسك من ضمن الولايات العثمانية في منطقة البلقان، إذ تقع في غرب البلقان، تحدها من الشمال كرواتيا، ومن الشرق صربيا، ومن الجنوب الجبل الأسود، ومن الغرب البحر الادرياتيكي، وشكلت مصدر إزعاج للدولة العثمانية منذ ان

* مدرس/ كلية العلوم الإنسانية/ جامعة دهوك .

* مدرس مساعد/ كلية العلوم الإنسانية/ جامعة دهوك.

بدأت ما تسمى بـ " المسألة الشرقية " في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، إذ كانت السبب في قيام الازمة البلقانية الاولى في الفترة من ١٨٧٥ إلى ١٨٧٨ ، عندما انتهزت شعوب المنطقة هذه الفرصة للتعبير عن رغبتها في الانفصال عن الحكم العثماني والتخلص من سيطرة (الرجل المريض). بعد تدخل روسيا فيها عندما دعمت متمردين مادياً ومعنوياً، بل وشاركت في الحرب فعلياً، مما كان له أكبر الأثر في هزيمة الجيوش العثمانية، ولذا أجبرت السلطات العثمانية على قبول قرارات مؤتمر (سان ستيفانو - San Stefano) في عام ١٨٧٨، التي بموجبها ربطت مصير هذه الولاية بالتاج النمساوي بعد الموافقة الروسية أولاً، ثم الموافقة الدولية بعد ذلك في مؤتمر برلين الذي عقد في نفس العام، فانفصلت بذلك هذه الولاية عن جسد الدولة العثمانية مؤقتاً لتصبح تحت الإشراف النمساوي والسيادة الاسمية للعثمانيين.

واستمر الوضع كذلك حتى قيام ثورة الاتحاديين على السلطان عبد الحميد الثاني (١٩٠٨-١٩٠٩)، التي دعت إلى الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي في الامبراطورية العثمانية وولاياتها الأوربيّة، وحل كل المشاكل التي تعاني منها الاقاليم الأوربيّة، والبلقانية بصفة الخاصة، ومحاولة استعادة الحكم الفعلي على ما فقد منها، أو ما ظل تحت الحكم الاسمي للدولة العثمانية مثل البوسنة والهرسك.

بدأت أزمة البوسنة والهرسك، التي اندلعت في عام ١٩٠٨ تظهر من جديد، في وقت وصلت فيه سياسة التكتلات للقوى العظمى ذروتها في أوروبا، بسبب ضم هذه الولاية من قبل الامبراطورية النمساوية المجرية، وعدم التزامها بالمعاهدات الدولية، على الرغم من أنها لم تسفر عن حرب كبرى، إلا أنها عززت انعدام الأمن في أوروبا وأعدت ارضية مناسبة للحرب العالمية فيما بعد.

يتألف البحث من مقدمة هذه، وتمهيد وثلاث مباحث، وخاتمة لأهم الاستنتاجات التي تم توصل اليها، تضمن التمهيد دراسة لأوضاع البقان السياسية حتى عام ١٩٠٧،

توخينا من خلالها بالدرجة الأساس تتبع الظروف والتطورات السياسية التي أدت إلى تحول ولايتي البوسنة والهرسك من املاك الدولة العثمانية إلى حوزة النمسا - المجر، على الرغم من بقائهما تحت السيادة العثمانية. وكرس المبحث الاول لدراسة موقف بريطانيا من ازمة ضم البوسنة والهرسك عام ١٩٠٨. كما بين المبحث الثاني موقف الدولة العثمانية من أزمة الضم ١٩٠٨ وردود أفعالها. بينما درس المبحث الثالث والاخير، مسألة التسويات التي ختمت بها الازمة، مع بيان دور بريطانيا في حل الأزمة سلميا عام ١٩٠٩.

تمهيد

لمحة تاريخية عن مسألة البوسنة والهرسك حتى عام ١٩٠٨

أخذت مسألة البوسنة والهرسك^(١) تظهر على الساحة الدولية اثر عقد مؤتمر برلين في ١٣ حزيران ١٨٧٨^(٢)، إذ تقرر في ذلك المؤتمر، فيما يتعلق بالبوسنة

(١) وصلت الدولة العثمانية في النصف الاول من القرن التاسع عشر، إلى درجة كبيرة من الضعف والتردي في مجمل نواحي الحياة، وتراخت قبضة السلطة المركزية في السيطرة على أملاكها الواسعة المترامية الأطراف، وبما ان ولاية البوسنة والهرسك تشكل الطرف القصي لأملاك الباب العالي في اوربا، فمن الطبيعي أن يكون ذلك الضعف والتردي وانعدام المركزية على أشده فيها. ففي خلال السنوات العشر من القرن التاسع عشر (١٨٥٢-١٨٦٢) أشعل فلاحو هذه الولاية، الذين أرهقهم ثقل الضرائب، ثلاث انتفاضات كانت الاخيرة في عامي (١٨٦١-١٨٦٢)، شملت جميع أنحاء الولاية، وتطورت فيما بعد إلى حرب بين الدولة العثمانية وامارة جبل الاسود التي ساندت الثوار. للتفصيل ينظر: أنس ابراهيم العبيدي، أزمة البوسنة ١٩٠٨-١٩٠٩، (بغداد: ٢٠٠٤)، ص ٢٤-٢٥.

(٢) ينظر نص المؤتمر في:

-E.L.WOODWARD,M.A, THE CONGRESS OF BERLIN 1878, London, 1920, PP. 22-45; W.N.Medicott, The Congress of Berlin and Afere: Diplomatic History of Near Eastern settlement 1878- 1880, London, 1963, PP. 42-53.

والهرسك، أن تقوم النمسا-المجر بموجب المادة الخامسة والعشرين من معاهدة برلين باحتلال البوسنة والهرسك وإدارتها بالنيابة عن الدولة العثمانية لاستتاب الأمن فيها، دون تحديد مدة معينة للاحتلال، مع بقائها تحت السيادة الأسمية للباب العالي. ومن أجل ضمان حرية وأمن المواصلات بين البوسنة والهرسك وبقية أملاك الدولة العثمانية، منحت النمسا-المجر الحق بالاحتفاظ بحاميات عسكرية وطرق تجارية في سنجق "نوفي بازار" الواقعة في جنوب غرب صربيا حالياً. وثرِكَ للحكومتين العثمانية والنمساوية التوصل إلى تفاهم حول تفاصيل عملية الاحتلال، وحقوق الدولة العثمانية في الولاية والسنجق^(١).

كان على الحكومة النمساوية-المجرية، وفقاً للمادة الخامسة والعشرين من بنود مؤتمر برلين، التوصل إلى تفاهم مشترك مع الحكومة العثمانية، بشأن حيثيات الاحتلال النمساوي والحقوق السلطانية في البوسنة والهرسك بعد الاحتلال، إلا أن الإصرار العثمانيين، على وجوب تنفيذ الوعد الذي قطعه النمسا على نفسها بأن يكون الاحتلال مؤقتاً، وعدم التزام الأخيرة بهذا الوعد، وصلت المفاوضات بين الطرفين إلى طريق مسدود، وشرعت عندها النمسا-المجر باحتلال البوسنة والهرسك ونوفي بازار، دون موافقة الباب العالي، وعلى الرغم من أن هذا الإجراء يعد خرقاً لبنود مؤتمر برلين، إلا أن الدول الأوروبية لم تبد اعتراضها عليه^(٢).

أنهت القوات النمساوية سيطرتها على البوسنة والهرسك في تشرين الأول ١٨٧٨، بعد أن واجهت مقاومة باسلة من أهالي المنطقة الذين عارضوا الاحتلال، ولم تقتصر هذه المعارضة على أهالي البوسنة فقط، بل تعدتها إلى الدوائر المدنية للمملكة الثنائية، ولاسيما المجرية منها، إذ لم يصادق البرلمان النمساوي المجرى على معاهدة برلين، والبند المتعلق باحتلال وإدارة البوسنة والهرسك حتى شهر آذار ١٨٧٩. ومع ذلك

(1) E. Drekanda, Avusturya-Macaristan imparatorluğu yönetiminde Bosna-Osmanlı ilişkileri (1878-1909). Yayımlanmamış yüksek lisans tezi, İstanbul Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, 2013, s. 48.

(٢) أنس إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص ٦٥.

يتعهد أي من شطري الدولة بتحمل مسؤولية ادارتها، إلى أن أوكلت هذه المهمة لوزارة المالية النمساوية المجرية المشتركة^(١).

أذنت الدولة العثمانية أخيراً للأمر الواقع، وتوصلت مع النمسا- المجر إلى تسوية مشتركة في ٢١ نيسان ١٨٧٩ في مدينة اسطنبول، تبين فيها حقوق الطرفين في البوسنة والهرسك، ولم يشر فيها، أو حتى ينوه إلى طبيعة الإدارة المؤقتة للإقليم. ومن أهم ماجاء في التسوية، موافقة الدولة العثمانية على ما جاء في المادة الخامسة والعشرين من معاهدة برلين، أي احتلال وإدارة النمسا- المجر للبوسنة والهرسك، مقابل بقائها تحت سيادة السلطان العثماني، وتحديد مناطق معينة بوصفها أراضي سلطانية. كما اشترطت التسوية إنفاق موارد البوسنة والهرسك داخليا، وأن يستمر التعامل بالعملة العثمانية في المنطقة. وتعهدت النمسا- المجر بضمان الحرية التامة للمسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية، كما التزمت بصيانة أملاكهم الخاصة والمحافظة عليها. كما تعهدت النمسا باحترام التقليد المتبع برفع علم العثماني على الجوامع اثناء صلاة الجمعة والدعاء باسم السلطان^(٢). أمّا بالنسبة لنوفي بازار، فقد اشترطت التسوية إبقاء الإدارة المدنية في يد السلطات العثمانية كالسابق، وأمّا من الناحية العسكرية، فاتفق الطرفان على بقاء قوات مشتركة من الطرفين تكون متساوية من ناحية القوة والعدد، الا أن مع مرور الوقت لم تلتزم النمسا-المجر حرفيا بشروط التسوية، وشرعت فعليا بضم البوسنة والهرسك إلى أراضيها^(٣).

(1) Dahiye KARAGÜLLE, BOSNA HERSEK' TE EĞİTİM (1751-1905), Yüksek Lisans Tezi, SİVAS CUMHURİYET ÜNİVERSİTESİ, SİVAS Ocak 2019, P.76

AVUSTURYA- (1908) BOSNA-HERS OTUKFALAY, (٢) Burcu MACARİSTAN İMPARATORLUĞU TARAFINDAN İLHAKININ OSMANLI BASININDAKİ YANSIMASI, YÜKSEK LİSANS TEZİ, MANİSA CELAL BAYAR ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ, 2019, S. 42

(3) Noel Malcolm, Bosna, Çev. Aşkim karadağlı, Om Yayınevi, istanbul, 1999, s. 233.

عملت النمسا- المجر بغية تثبيت أملاكها الجديدة، على تقوية علاقاتها مع دويلات البلقان ولاسيماً صربيا، التي صارت تمتلك حدوداً طويلة معها، إذ عقدت مع صربيا في عام ١٨٨١ معاهدتين تجارية وسياسية، وضعت المعاهدة الاولى صربيا تحت السيطرة الاقتصادية النمساوية التامة. اما المعاهدة الثانية، فتعهدت بموجبها النمسا بمساندة الأسرة الحاكمة على احتفاظها بالعرش الصربي، والتزمت بأن لا تعارض، بل تعزز كل تقدم اقليمي تحرزه صربيا باتجاه الجنوب اي مقدونيا. وفي المقابل تعترف صربيا بحقوق النمسا- المجر في البوسنة والهرسك وسنجد نوفي بازار، وتتعهد بامتناعها عن اثاره القلاقل داخل الأراضي النمساوية، وبعدم عقد اية معاهدة ومن اي نوع مع دولة اخرى، دون تفاهم مسبق مع النمسا والمجر. ومن جهة أخرى، قامت النمسا- المجر بتعزيز علاقاتها مع مملكة رومانيا، لأنها قوة مناوئة للعنصر السلافي، إذ توصلت الطرفان إلى عقد تحالف عسكري في ٣٠ تشرين الاول ١٨٨٢، أمنت بموجبها جبهتها الشمالية الشرقية في حالة دخولها الحرب مع روسيا^(١).

ولربط البوسنة والهرسك بالإدارة النمساوية المجرية الجديدة، أقرت الأخيرة قانوناً عسكرياً في تشرين الثاني ١٨٨٢ يلزم جميع رجال البوسنة والهرسك (المسلمين والكروات والصرب)، بالانضمام إلى القوات المسلحة النمساوية الجديدة. قوبل هذا القرار برد فعل عنيف، وتسبب في اندلاع انتفاضات في جنوب البوسنة الهرسك في ١١ كانون الأوّل ١٨٨٢، لان أبناء الجالية الصربية المسيحية كانت معفاة من الخدمة العسكرية عندما كانت ولاية البوسنة والهرسك تحت الحكم العثماني، وعندما أعترض الجالية المسلمة على قانون التجنيد الالزامي الجديد كان اعتراضهم على عدم التمكن بدمج الجيش المسلم بالجيش المسيحي النمساوي، وكذلك لأنّ القانون الجديد قد أجبر الفلاحين على ترك مزارعهم وبقائهم دون وسيلة لكسب الرزق، وعدم تعويضهم بالأموال بالإضافة اللازمة في حال فقدانهم لإعمالهم^(٢).

(١) علي عباس هادي، الحروب البلقانية ١٩١٢-١٩١٣ دراسة تحليلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قدمت إلى مجلس كلية الاداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٧، ص ٢١.

G.E, s. 17. OTUKFALAY, A. (٢) Burcu

وللحيلولة دون تفاقم الأوضاع أكثر، طالبت الحكومة النمساوية المجرية من المفتي في ولاية البوسنة والهرسك إصدار فتوى للمسلمين بقبول القانون العسكري الجديد، وعدم الهجرة إلى خارج البلاد، الأمر الذي دفع بالمفتي (حلمي عمروفيتش)، إلى إصدار نداءً لكافة المسلمين في شباط ١٨٨٣، ذكر فيها: "ان الانضمام إلى الجيش النمساوي المجري ليس مخالفاً للإسلام، وإنما الخدمة في الجيش تعدُّ خدمة الوطن". إن فتوى المفتي لن تؤثر على مقاومة الشعب البوسني، بل كتب مسلمو البوسنة عريضة شكوى أخرى إلى اسطنبول حول هذا القانون العسكري الجديد في ٢٢ آذار ١٨٨٣، طالبوا فيها بإلغاء القانون المذكور أو السماح لهم بالهجرة إلى الدولة العثمانية؛ لأنَّ الحكومة النمساوية المجرية اتخذت قرارات جعلت الهجرة صعبة، ولكن مع ذلك، استمر مواطنو البوسنة والهرسك في الهجرة بإعداد كبيرة، منذ احتلال الولاية عام ١٨٧٨ حتى عام ١٩٠٥، إذ هاجر مامجموعة (٣٧،٠٧٩) شخصاً، واستقر المهاجرين في اجزاء مختلفة من الاناضول ولاسيماً في اسطنبول وادنة وانقرة واسكي شهر وبورصة^(١).

حاولت الدولة العثمانية عن طريق سفير النمسا -المجر في اسطنبول اقناع حكومته بتأجيل القانون العسكري لفترة أخرى، الا ان محاولتها لم تقضي إلى نتيجة بخصوص القانون، بل تمكنت من تحريض المسلمين وتشجيعهم على إيجاد تنظيم ديني يجمعهم، فاقترحوا إنشاء مشيخة دينية مستقلة عن اسطنبول في البوسنة، و كان لهم ما أرادوا في ايار ١٨٨٣، إذ عين السلطان العثماني رئيساً لعلماء البوسنة، وأسندت اليه رئاسة المجلس الطائفة الاسلامية المكون من أربعة أعضاء وهيئة مستشارين^(٢). كما اذنت الحكومة النمساوية لنفسها من قبل البطريرك الأرثوذكسي بتعيين أساقفة صرب، وتم تفويضه بتعيين أساقفة كاثوليك. ونتيجة لذلك، استمرت المقاومة البوسنية لمدة خمسة أشهر أخرى، وأرسلت مئات الشكاوى ليس فقط للحكومة العثمانية ولكن أيضاً إلى

(١) Noel Malcolm, A. G.E, s. 229.

(٢) Aydın. Babuna, Bir Ulusun Doğuşu Geçmişten Günümüze Boşnaklar, (Çev., (٢) ٣٠٠, s. ٢٠٠٠ Hayati Torun), Tarih Vakfı Yurt Yayınları, İstanbul,

المؤسسات الرسمية للنمسا- المجر، الا انها أهملت بالكامل من قبل الحكومة النمساوية المجرية في ايلول عام ١٨٨٣^(١).

ولتهدئة الاوضاع، حاولت الحكومة النمساوية المجرية استخدام وسيلة أخرى لدمج أبناء البوسنة والهرسك في المجتمع الجديد عن طريق التعليم، اذ قامت الادارة النمساوية الجديدة، بافتتاح مدرسة ثانوية في مدينة سراييفو في نهاية عام ١٨٨٣، ومدرسة ثانوية في مدينة موستار عام ١٨٨٤، ومدرسة ثانوية في مدينة توزلا عام ١٨٨٥، بهدف جذب الطلاب المسلمين إلى الانخراط في التعليم والمجتمع^(٢). الا ان ذلك لم يخفف استياء الشعب البوسني من الادارة الجديدة، ففي ٢١ نيسان ١٨٩١، بدأت حركة مقاومة جديدة في مدينة (نيفسين) التابعة لبوسنة والهرسك، وبدورها أنشأت الحكومة النمساوية ميليشيات محلية خاصة تسمى (باندور - Pandur) على الحدود، من أجل إزالة انعدام ثقة الناس ضد هذه المقاومة أو كل معارضة في البوسنة والهرسك بشكل عام، ولتشجيع المهاجرين على العودة بشكل خاص^(٣).

ومن ناحية أخرى، انتشرت الشائعات في البوسنة والهرسك بأن "الحكومة النمساوية لا تسمح بالتحدث بالشرعية"، وبناءً على ذلك أرسل مسلمي البوسنة شكوى إلى الامبراطور النمساوي في ١٩ تشرين الأول ١٨٩٩، تم فيها شرح الاوضاع الصعبة للطائفة المسلمة، ومدى انخفاض المستوى التعليمي الديني لأبنائها بسبب ممارسات التعسفية للإدارة المركزية^(٤). ومع ذلك أهملت الحكومة النمساوية مطالبها، مما دفع بالمفتي (علي فهمي دزابتش) إلى عقد مؤتمر في مدينة سراييفو في ايلول ١٩٠٠ لمناقشة جميع القضايا التي تتعلق بالحقوق الدينية والمدنية للطائفة المسلمة في البوسنة والهرسك، منها قبول اللغة التركية -العثمانية كلغة رسمية في الولاية. كما انعقد مؤتمراً آخر في بودابست في ٢٦ تشرين الثاني من نفس العام، ضم ٢٣ شخصية مرموقة من

(١) Bosna-Hersek'in İlhakı, Doğu Mehmet Yılmazata, Savaş Giden Yol (١)

٣٢, s. ٢٠١٢ Kütüphanesi Yayınları, İstanbul,

G.E, s. 44. OTUKFALAY, A. (٢) Burcu

(٣) BOA, BEO, 1/27, 4 Mart 1892.

(٤) Aydın. Babuna, A. G.E, s. 31.

الولاية، أكدت على رفضها القاطع للتعليم المستند على غرس الأفكار المذهبية للطائفة الكاثوليكية على أبنائها، وعليه قدمت تلك الشخصيات مذكرة إلى الحكومة النمساوية تطالب فيها بالحرية الادارية للمسلمين في مجالي التعليم الديني والتجاري^(١). ولخطورة الموقف، عقدت الحكومة النمساوية المجرية اجتماعاً في كانون الأول ١٩٠٠، قدم (ينامين فون كالاي - B.Von.Kallay) وزير المالية بياناً، في هذا الاجتماع، أوصى بضم البوسنة والهرسك إليها في أقرب وقت ممكن من أجل منع قيام الحركات القومية فيها، وإبقاء البوسنة والهرسك بعيدة عن الحركات السياسية الأخرى للقوميتين الصربية والكرواتية، وإنشاء هوية خاصة بأهالي البوسنة، ثم وسعها لاحقاً لتشمل الصرب والكروات، وبهذه الطريقة، دفع المسلمون إلى رؤية أنفسهم ليس فقط كمسلمين واتراك، وانما أيضاً كجزء من الامبراطورية النمساوية المجرية في ظل الهوية البوسنية^(٢).

ومن ناحية اخرى، شهدت الساحة الدولية منذ مطلع القرن العشرين تغييرات في العلاقات الدولية، كان لها الأثر الكبير في البلقان بشكل عام، وأزمة البوسنة والهرسك بشكل خاص، ففي ايار ١٩٠٢ عقد ميثاق عسكري بين روسيا وبلغاريا بهدف مواجهة النمسا- المجر ورومانيا^(٣). اما في صربيا فقد حدث انقلاب دموي في بلغراد في عام ١٩٠٣ اطاحت بأسرة (اوبرينوفتش - Obrenovich) المؤيدة للنمسا- المجر، فأنتقل العرش الصربي إلى أسرة (قره جورجيفتش - Karageogevitch)، التي ترى في روسيا الدولة الوحيدة التي يمكن الحصول منها، على مساعدة فعالة في تخليصها من السيطرة النمساوية^(٤).

كما طرأت تحسن كبير على العلاقات البريطانية الفرنسية بعد التوصل إلى تسوية حلت القضايا الاستعمارية بين الدولتين في نيسان عام ١٩٠٤، عرفت "بالوفاق

(١) Noel Malcolm, A. G.E, s. 230.

(٢) Mehmet Yilmazata, A.G.E, s. 55.

(٣) Marian Kent, The Great Power and the End of the Ottoman Empire, London, 1996, P.92.

(٤) علي عباس هادي، المصدر السابق، ص ٢٥.

الودي"^(١). فصار لزاماً على سياسي النمسا - المجر وضع حلول سريعة وناجعة تكفل إبعاد خطر الفناء عن امبراطوريتهم.

في الوقت الذي كانت فيه النمسا- المجر تعاني من صعوبة الادارة البوسنة والهرسك، حدثت تغييرات غاية في الأهمية في مواقع حساسة من حكومة المملكة النمسا، كان من شأنها تغير مجرى سياسة النمسا-المجر على الصعيدين الداخلي والخارجي تغييراً جذرياً^(٢). ففي تشرين الأول ١٩٠٦ أجبر وزير الخارجية على الاستقالة، ونزولاً عند رغبة ولي العهد الارشديوق (فرانسيس فرديناند - F. Ferdinand)، تم تعيين السفير النمساوي لدى روسيا، (البارون ليكسا فون ايرنثال - Lexa Von Aehrenthal) (١٩٠٦-١٩١٢) بدلاً عنه، الذي رأى بأن بلاده في ظل السياسة الخارجية الحذرة التي اتبعتها اسلافه، لم تؤدي الدور الذي تستحقه في أوروبا، حتى أضحت تتعت برجل أوروبا المريض الثاني بعد الدولة العثمانية، لذلك فانه كان يطمح في إعادة هبة ومكانة الدولة، عن طريق سياسة خارجية فعالة وجريئة^(٣). ان مثل هذه السياسة بنظره، ستكون كفيلة بحل الازمة الداخلية، وبالتحديد مشكلة القوميات التي كانت تحدد سياسة النمسا-المجر الخارجية بشكل كبير، وان الاجراء الجريء الذي قصده ايرنثال في البلقان، والذي سيكون كفيلاً بنظره، بحل الازمة القومية وبالتحديد قضية السلاف الجنوبيين، لا يكون الا بالضم النهائي للبوسنة والهرسك^(٤). لان باعتقاده ان بقاء الولاية تحت سيادة السلطان العثماني من الناحية الرسمية، سيشجع أبناء الصرب إلى الاستمرار في مطالبهم الاستقلالية، حتى بعد انتهاء الحكم العثماني في البلقان، لذا أمل ايرنثال بأن الضم النهائي للولاية من جانب النمسا- المجر سيوجه الضربة الماحقة لفكرة قيام دولة صربيا العظمى^(٥)، وهو الحل الأمثل حالياً لسياسة النمسا- المجر الخارجية.

(١) BOA, A MTZ,110/34, 5 Mart 1904.

(٢) أنس ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص ٩٩.

(3) Zerrin Olaş, Avusturya-Macaristan İmparatorluğu İşgalinde Bosna-Hersek, Yüksek Lisans Tezi Sakarya Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, ٢٠٠٧, s.51.

(4) E. Drekanda, A. G.E, s. ٥٢.

(5) Burcu OTUKFALAY, A. G.E, s. ٤٦.

المبحث الأوّل

موقف بريطانيا من ضم البوسنة والهرسك إلى الامبراطورية النمساوية – المجرية

١٩٠٨

كانت حكومة النمسا- المجر تخطط منذ زمن لضم ولاية البوسنة والهرسك، فمئذ مؤتمر برلين ١٨٧٨ الذي اقر احتلالها من لدن النمسا، صار النفوذ النمساوي في ازدياد في تلك الولاية التي كانت تحكمها الدولة العثمانية، وليس لأخيرة فيها سوى الجزية والاسم العثماني^(١).

كان هناك العديد من الدوافع التي دفعت النمسا إلى ضم هذه الولاية، منها مطالبة سكان الولاية بحق تقرير المصير، والحكم الذاتي تمهيداً للاستقلال السياسي، وأن تتضمن هذه الولاية إلى حكومة الصرب التي تزعمت الوحدة السلافية البلقانية مما سببت حساسية مفرطة لحكومة النمسا، إلا أن السبب الذي عجل بالضم جاء اثر انقلاب الاتحاديين، على حكومة السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) في عام ١٩٠٨، وكان من أهدافها إنقاذ اسطنبول من الخضوع للدول الغربية، وتكوين دولة عثمانية عصرية، تقوم على أسس متينة من القوة والنظام^(٢). فقد أثارت الأفكار التي يحملها الشبان الأتراك، الذي يتمثل في مركزية الدولة وتأكيدهم ان البوسنة والهرسك جزءاً من الإمبراطورية، مخاوف الحكومة النمساوية، فقد صرح وزير خارجية النمسا الاسبغ، أثناء مؤتمر برلين في ١٣ تموز ١٨٧٨، بأن احتلال النمسا لولاية البوسنة والهرسك، وادارتها لها ذو طابع مؤقت^(٣). فكان هناك احتمال وارد، بأن حكام الدولة العثمانية الجدد، سيحاولون تأكيد سيادتهم على هذه الولاية، وصار هذا الاحتمال أكثر خطراً، بعد أن دعت الحكومة العثمانية، المناطق الواقعة تحت الاحتلال (البوسنة والهرسك، والروميلى الشرقية،

(١) عماد حمد صالح عبد الحليم الجبوري، موقف بريطانيا من انقلاب الاتحاديين في الدولة العثمانية ١٩٠٨-١٩٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١١٧.

(٢) M.S.Anderson, The Eastern Question 1774-1923, A Study in International Relations, New York, 1966, P. 269.

(٣) G.E, s. 62. A. Zerrin Olaş,

وكريت)، إلى إرسال مندوبين عنها، يمثلونها في البرلمان العثماني الجدد، الذي بدأت انتخاباته الأولى في نهاية آب ١٩٠٨^(١).

عجل إيرنثال وزير الخارجية النمسا بعد أسبوعين من الانقلاب، إلى تقديم مذكرة للإمبراطور النمساوي، وإلى مجلس الوزراء، يعلمهم فيها ان مكانة النمسا في الولاية، وفي سنجق نوفي بازار صارت حرجة جداً، وأضاف ان وضع الدولة العثمانية الحالي يعتبر "الفرصة الأخيرة للنمسا للعمل دون المجازفة بحرب ضد روسيا او مواجهة تعقيدات خطيرة في البلقان"^(٢).

كما أعرب (ماكس فلاديمير بيك - Max Wladimir Bec) رئيس الوزراء النمساوي (١٩٠٦-١٩٠٨)، الذي كان قد أعطى موافقته الأولى على الضم قبل ذلك، عن رأي مفاده إن عملية الضم تعد خرقاً لمعاهدة برلين، الأمر الذي لن تقره الدول الموقعة على المعاهدة الا في مقابل دفع تعويضات مالية. فأوصى بضرورة القيام باستعدادات سياسية لهذا الأمر، وبعبكسه قد تؤدي إلى نتائج وخيمة على المملكة لايمكن معرفة عواقبها، كما استفسر أيضاً عن الاستعدادات العسكرية التي أجرتها المملكة بهذا الخصوص^(٣).

وفيما يتعلق بالاستعدادات السياسية، أشار إيرنثال بأن روسيا بصدد إعطاء موافقتها على الضم، مقابل وعدا بحل مسألة المضايق التركية لصالحها. أما الدولة العثمانية فمن المرجح أنها ستكتفي بإعادة السنجق نوفي بازار لها. وفيما يتعلق ببريطانيا التي أسندت ادعاء النمسا بالبوسنة في ١٨٧٨، أعرب عن اعتقاده بأنها ستكتفي بالاحتجاج على خرق الشرعية الدولية. أما فرنسا فهي الآن مشغولة بخلاف جديد مع ألمانيا على المغرب. ولم تبق إلا إيطاليا التي من حقها بموجب شروط الحلف الثلاثي، أن

(١) Wade Dawood David, The European Diplomacy in The Near Eastern (١) Question 1906- 1909, University of Urbana Press, U.S.A, 1940, P. 94.

Quoted in: Ibid, P. 95.(٢)

Quoted in: Ernst Christian Helmreich, The Diplomacy of the Balkans War (٣) 1912-1913, London, 1938, P. 170.

تطالب بتعويضات في حالة خرق الوضع الراهن في البلقان، أو الأدرياتيك، أو البحر المتوسط، وسيكون التعويض في هذه الحالة طرابلس^(١).

هذا من الناحية النظرية، أما عملياً، فإن الضم لن يأتي بجديد حسب رؤية إيرنثال، لأنه ومنذ سنة ١٩٠٤ قد أعلم وزير خارجية النمسا السابق، وزير خارجية إيطاليا (توماسو تيتوني - Tommaso Tittoni) (١٩٠٣-١٩٠٩) في لقاتهما في مدينة (ابازيا - Abbazia)، بأن هذه الولاية، قد منحت للمملكة بموجب بنود مؤتمر برلين دون قيد أو شرط، وإنه ليس من حق إيطاليا المطالبة بتعويضات ما، في حالة ضم النمسا لها^(٢). وقد وافق تيتوني شفهاً على هذه التصريحات. أما ألمانيا فقال إيرنثال بأنه "واثق منها تماماً"، فالقيصر الألماني، قد بعث برسالة قبل مدة وجيزة إلى النمسا، يعبر فيها عن فرحه الغامر بخير رفض (فرانسيس جوزيف - F. Joseph) (١٨٤٨-١٩١٦) امبراطور النمسا لمقترحات بريطانيا، بشأن التدخل لدى ألمانيا لإيقاف التسلح الألماني. وعبر عن امتنانه لإسنادنا المخلص للقضايا الألمانية. وهكذا فإن ألمانيا، حسب رأيه، ملزمة بأن تكافئ النمسا على جميلها هذا بدعمها في قضية الضم. وعليه فهو مقتنع بأنه "يضع ألمانيا في جيبه"^(٣).

أمّا بشأن الاستعدادات العسكرية فقد ذكر (فرانس كونراد فون هتسندروف - F.Conrad.V. H) رئيس أركان الجيش النمساوي في تصريح له: "بإن روسيا حالياً في وضع لا يؤهلها الدخول في حرب. وفيما يتعلق بالدولة العثمانية فالوضع فيها لا يدعو للخوف من احتمال قيامها بعمل عسكري". وأضاف هتسندروف أيضاً، بأنه لم يبق من الدول الأوربية المهمة، سوى إيطاليا، والمملكة مستعدة بشكل جيد لمواجهة عسكرياً، فالحرب مع إيطاليا في الوقت الحالي من وجهة النظر العسكرية البحتة، نتيجة لميزان القوى القائم بين الدولتين، تعد أمراً مرغوباً فيه^(٤).

(١) أنس ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص 155-156.

(٢) المصدر نفسه، ص 155-156.

(٣) M.S.Anderson, Op. Cit, P. 282.

(4) F. R. Bridge, From Sadowa to Sarajevo: The foreign policy of Austria-Hungary 1866-1914, London, 1972, P. 112.

أما (الكسندر فيكيرل - A.Wekerle) رئيس الوزراء المجري (١٩٠٥-١٩١٠)، والذي كان قد وافق على الضم أيضاً، فقد اكتفى بالاستفسار عن إمكانية جعل قضية التخلي عن السنجق مشروطة بحتمية إعادته، في حالة عدم تمكن الدولة العثمانية من الاحتفاظ به . إلا أنه عبر عن مخاوفه في حال الضم ربما سيقود إلى تحويل الدولة إلى كونفدرالية من ثلاث دول، مطالباً ببقاء شكل الدولة على كونفدرالية ثنائية. كما إنه أشار إلى الحقوق التاريخية للتاج المجري في البوسنة والهرسك. وقال فلاديمير بيك، بأن الولاية يجب أن لا تلحق بالمجر، وإن الضم يجب أن يتم باسم مملكة النمسا- المجر. الامر الذي دفع كل من رئيس الوزراء المجري ورئيس الوزراء النمساوي، إلى عرض القضية على المجلسين الوزاريين النمساوي والمجري^(١).

وبهذا شرعت الدبلوماسية النمساوية بالعمل للحصول على تأييد الدول التي يمكن ان تستجيب للمطلب النمساوي. إذ أرسل وزير الخارجية الروسي (الكسندر ايزفولسكي - Alexander Izvolsky) (١٩٠٦-١٩١٠) مذكرة إلى وزير خارجية الإمبراطورية النمساوية المجرية أيرنثال في تموز ١٩٠٨، مقترحاً فيها مناقشة التغييرات الحاصلة لبنود مؤتمر برلين لعام ١٨٧٨ حول المصالح الروسية فيما يتعلق بالمضايق العثمانية، ومنفعة الإمبراطورية النمساوية المجرية فيما يتعلق بضم البوسنة والهرسك وسنجق نوفي بازار. وبدوره رد أيرنثال على موافقة بلاده حول المناقشات المقترحة التي أتسمت بالحذر، حينما رد على مذكرة ايزفولسكي بالقول إن "على الدولتين البقاء على الالتزام الصادق، في عزمهما على المحافظة على الوضع الراهن في الدولة العثمانية، طالما كانت الظروف تجعل ذلك ممكناً"^(٢). وأضاف "ربما تجبر ظروف قاهرة بلادنا على ضم البوسنة والهرسك، وفي هذه الحالة ستسحب على الفور حامياتنا من السنجق نوفي

(١) أنس ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص ١٥٧-١٥٨.

(2) C.A. Macartney, The Habsburg Empire 1790-1918, London, 1968, P. 781.

بازار، ونتخلى عن حقوقنا في تلك المنطقة. ونعلن استعدادنا، الدخول مع الحكومة الروسية في المفاوضات الودية حول قضيتي القسطنطينية والمضايق العثمانية^(١).

اما بخصوص موقف ايطاليا، فقد التقى إيرنثال بوزير خارجيتها تيتوني في ٤ ايلول في (سالسبورغ - Salzburg) تحت ذريعة دراسة التطورات الأخيرة في الدولة العثمانية. وتوصل الطرفان إلى ضرورة الالتزام بعدم التدخل في الشأن العثماني مع الترقب والحذر. بعد ذلك صرح إيرنثال لتيتوني، بكثير من الغموض، عن الإجراءات التي ربما ستتخذها النمسا - المجر تجاه الدولة العثمانية في المستقبل، أي ضم البوسنة والهرسك، وحتى نوفي بازار. وأكد له بأن مثل هذا الأمر، محصور بين النمسا - المجر والدولة العثمانية. كما أخبره بأن بلاده، ليست ملزمة بتقديم تعويضات إقليمية لإيطاليا، في حال قيامها بالضم، مذكراً إياه بلقاء أبا زيا ١٩٠٦. لقد كان جواب تيتوني على كل ذلك، هو عدم شكه في كون البوسنة والهرسك هي ملك للنمسا الجر، لكنه طلب فقط من إيرنثال إعلامه مسبقاً بالقرارات التي ستتخذها النمسا - المجر في المستقبل تجاه الدولة العثمانية^(٢).

وما يتعلق بالموقف الالمانى، التقى إيرنثال في ٥ أيلول ١٩٠٨، بوزير خارجيتها (فون شون - Von Schoen) (١٩٠٧-١٩١٠) في مدينة (بيرختيسادن - Berchtesgaden)، مؤكداً له بأنه اتفق مع كل من وزير خارجية روسيا وايطاليا أيضاً، على اتخاذ موقف الترقب والانتظار لحين ماستؤول اليه نتائج الاحداث، فيما يتعلق بالانقلاب العثماني الجديد، ولكنه أشار في سياق الحديث بأن" عملية ضم البوسنة والهرسك ستكون أمراً ضرورياً بالنسبة لنا، في الوقت المناسب". كما أضاف وزير خارجية النمسا - المجر، بان بلاده ترغب في التخلي عن حقوقها بخصوص سنجق نوفي بازار،

(1) Luigi Albertini, The Origins of The War of 1914, Translated and Edited by Isabella M. Massy, University of Oxford, 1952, P. 201.

(2) Ibid, P. 203.

كما تخلت عن فكرة تقدمها نحو مقاطعة سالونيك، مع موافقتها بفتح المضائق العثمانية امام السفن الروسية^(١).

وهكذا يكون إيرنثال قد أفضى إلى حليفه إيطاليا وألمانيا بما تنوي النمسا - المجر فعله، وحصل على موافقتهما. بعد ذلك عقد المجلس الوزاري المشترك الثاني في بودابست في ١٠ أيلول عام ١٩٠٨، وتوصل المجتمعون خلاله، إلى قرار نهائي وبالإجماع مفاده، أن الوقت قد حان لضم البوسنة والهرسك، وكان ذلك بعد أن أكد إيرنثال للحاضرين، بأنه قد حصل على موافقة كل من روسيا، وألمانيا، وإيطاليا على العملية، وقد صادق الإمبراطور الملك فرانسس جوزيف على قرار وزرائه، بعد حصوله على موافقة الضمنية من الدول الأوربية المعنية^(٢).

كانت التحركات الدبلوماسية النمساوية مثار قلق لدى الحكومة العثمانية، فقد نشرت الصحافة العثمانية أخباراً عن إمكانية ضم النمسا للبوسنة والهرسك، بينما كان الباب العالي وجمعية الاتحاد والترقي يتخذان كافة الاحتياطات لمثل هذا الأمر، ففي ٢٢ أيلول ١٩٠٨ أرسل احمد رضا رئيس مجلس المبعوثان العثماني إلى النمسا لتأكيد التزام بلاده باحترام كافة الاتفاقيات السابقة للباب العالي فيما يتعلق بمصر وكريت والمناطق الأخرى. وكان رد ايرنثال في هذه المقابلة دبلوماسياً إذ قال: "ان حكومته عازمة على تعزيز الالتزامات الماضية للحفاظ على الوضع القائم" ولم تختلف تصريحات الناطق باسم وزارة الخارجية النمساوية (بارون دي سيل - Baronde Call) عن رئيسه، إذ أكد للقائم بأعمال السفارة العثمانية في فيينا "ان مسألة الضم لن تثار أبداً"^(٣). إلا أن كل تلك التلميحات صارت في مهب الريح حال تقديم النمساويين مذكرة إلى الباب العالي في ٦ تشرين الأول ١٩٠٨ جاء فيها: "ان حكومة النمسا- المجر وجدت نفسها مضطرة وبدون

(١) أنس ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص 163.

(2) BOA HR.SYS. 169/1 11Eylül 1908.

(3) Quoted in: Wade Dawood David, Op, Cit, P. 96.

رغبة منها ان تحل نفسها من كافة التزامات اتفاقية اسطنبول، وقررت ان تستعيد حريتها الكاملة في الحركة بكل ما يتعلق بالبوسنة والهرسك^(١).

لقد سبق لهذا الضم العديد من المسوغات جاءت على لسان الإمبراطور فرنسيس جوزيف في يوم إعلان الضم نفسه إذ قال: "ان اللحظة قد آنت لكي نقدم لسكان الولاية، برهاناً جديداً على ثقنتنا بنضجهم السياسي. وابتغاءً منا لرفع البوسنة والهرسك إلى مستوى أسمى في الحياة السياسية، ومن اجل خلق قاعدة قانونية للتعبير عن رغباتها واحتياجاتها، عزمنا على منحها حكومة دستورية، تتماشى مع الظروف السائدة والمصالح العامة... وللروابط الموجودة من قديم بين أسلافنا.... وهذه الأراضي، نمد نحن فرنسيس جوزيف سيادتنا إلى البوسنة والهرسك"^(٢).

وأضاف ايرنثال في السياق نفسه، خلال جلسة البرلمان في ٥ تشرين الأوّل ١٩٠٨: " بان الحكومة النمساوية قررت الضم، لأنها لم يعد بوسعها ان تتغاضى لوقت أطول عن مسألة منح البوسنة والهرسك الدستور الذي تستحقانه، ولاسيما ان الاتحاديين قد منحوا الدولة العثمانية دستورها أيضاً. لذا تحتم علينا وضع الولاية كلياً تحت سيادتنا"^(٣).

ولكن هذه المسوغات التي ساقها الإمبراطور النمساوي ووزير خارجيته هي مسوغات ليست بالحقيقية، لان السبب الأساس من وراء الضم هو تحقيق هدفين أساسيين: الأوّل التفوق في الصراع مع روسيا، فبعملها هذا، حققت النمسا مكسبا في صراعها مع الأخيرة في البلقان. والثاني ضرب الحركة السلافية التي كانت تهدد كيان النمسا- المجر، فعمدت الأخيرة إلى تحقيق مخططها هذا قبل ان تستعيد روسيا قوتها، وقبل ان تتمكن حكومة الدولة العثمانية الجديدة من تثبيت أقدامها^(٤).

(1) Quoted in: Ibid, P. 96.

(٢) عماد حمد صالح عبد الحلیم الجبوري، المصدر السابق، ص ١١٨-١١٩.

(3) Burcu OTUKFALAY, A. G.E, s. ٥٨.

(٤) سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ج ١، (القاهرة: ١٩٧٤)،

ان الأسلوب الذي استخدمه السفير النمساوي في اسطنبول للدفاع عن قرار حكومته، يؤكد ما أوردناه سابقاً، فقد حذر الحكومة العثمانية من إصدار صيغة احتجاج لدى الدول الموقعة على اتفاقية برلين، ففي معرض رده على أسئلة الصحفيين الموجهة إليه عن شرعية العمل الذي قامت به النمسا قال: "نحن لدينا الحق لأننا نملك القوة"^(١). وهكذا أصدرت النمسا قرارها التاريخي، دون انتظار موقف ورد من الدول الايوبية المعنية، بضم ولاية البوسنة والهرسك في ٦ تشرين الأول ١٩٠٨^(٢).

والسؤال المطروح هو، ما موقف بريطانيا من كل تلك الأحداث؟ وهل بقيت الحكومة البريطانية مساندة للنظام العثماني الجديد دون الحصول على مكاسب جديدة لصالحها؟

لقد كتب (إدوارد كروي - E.Grey)، وزير الخارجية البريطاني (١٩٠٥-١٩١٦) في مذكراته حول القضية، بأن موقف حكومته كان مجرداً من أي مصالح كانت تتوخاها بريطانيا من القضية، إلا أن تصريحه كان يتضمن عدم رغبة بلاده بالإجراء الذي اتخذته النمسا بضم الولاية، قائلاً: "ان قرار وعمل النمسا دون اللجوء إلى تسوية أو حتى سؤال أو استشارة للحصول على موافقة الدولة العثمانية يعتبر ضربة لمكانة الأخيرة، وهي ضربة وحشية لبراعم الآمال فيها. إلى جانب هذا نحن نشعر ان تغيير معاهدة أوربية من جانب واحد يقلع من الجذور الآداب الدبلوماسية المتعارف عليها، لذا فنحن عاملون على مبدئنا بأنه على الرغم من ان مصالحنا لن تتضرر، إلا أننا لن نعترف بالعمل النمساوي، والتغييرات التي أجرتها، الا في حالة موافقة الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية"^(٣).

(1) Mehmet Yılmazata, Avrupa Devletlerin Bloklaşma Sürecinde 1908/09 Bosna'nın İlhak Krizi, Basılmamış Yüksek Lisans Tezi, Marmara Üniversitesi, İstanbul 2005, s.98.

(2) Fikret Karçığ, Bosna-Hersek'te İslam Hukuku Tarihi, Koba Yayınları, İstanbul 1994, s.27.

(٣) Mehmet Yılmazata, A.G.E, s.108.

يبدو ان موقف بريطانيا على لسان وزير خارجيتها كري كان يحمل في طياته إشارات مؤيدة للانقلاب العثماني الجديد، رغبة منها في إبعاد قادة الاتحاديين الجدد عن ألمانيا، إضافة إلى مخاوف بريطانيا من النتائج التي تترتب على التزام بنود معاهدة برلين، واستناداً لذلك دعا كري سفير بلاده في فيينا في مذكرة مؤرخة في ٥ تشرين الأوّل ١٩٠٨، إبلاغ وزير خارجية النمساوي إيرنثال، بأن قرار عملية الضم لابد من اعادة النظر فيه، بقوله ان: " النمسا- المجر عضو في معاهدة لندن، وبروتوكول ١٧ كانون الثاني ١٨٧١ الملحق بها، الذي ينص على عدم نقض او تعديل الالتزامات التي أبرمتها دولة معينة، إلا عن طريق موافقة جميع الأطراف المتعاقدة"، وأنهى مذكرته بالقول " عليك الإلحاح بشدة على الحكومة النمساوية بضرورة إعادة النظر بقرارها في ضم الولاية المحتلة"^(١).

ومن جانب آخر، وجهت الصحف البريطانية انتقاداً لازعاً لموضوع الضم، ولاسيماً صحيفة (تايمز - Times) اللندنية، ففي عددها الصادرة في ٦ تشرين الأوّل ١٩٠٨ ، نشرت مقالة بعنوان "ضم البوسنة والهرسك"، وجهت نقداً لازعاً لامبراطور النمسا فرانسيس جوزيف ذكرت فيها: " ان فرانسيس جوزيف، قد انتهك قوانين الحكومات الموقعة على معاهدة برلين، وأدعى بأنه سيقلب إدارة حضارية جديدة إلى البوسنة والهرسك من اجل إضفاء الشرعية على محاولة الضم هذه"، ولكن في الواقع هو يريد انهاء السيادة القانونية العثمانية في هذه الولاية"^(٢). كما نشرت صحيفة (مانشستر غارديان - The Manchester Guardian) بتاريخ ٧ تشرين الأوّل ١٩٠٨ مقالة تحت عنوان " كيف الآن ياسيد إيرنثال؟" ، ذكرت فيها : " ان خطط إيرنثال في ضم

(١) SENEM GÖNENÇ, OSMANLI-AVUSTURYA MACARİSTAN İMPARATORLUĞU İLİŞKİLERİ (1908-1914) VE DERS KİTAPLARINA YANSIMALARI, TÜRKÇE VE SOSYAL BİLİMLER EĞİTİMİ ANABİLİM DALI SOSYAL BİLGİLER EĞİTİMİ DOKTORA PROGRAMI, İSTANBUL, 2019, s.

76.

(٢) S. emirci, İngiliz basınında Osmanlı'nın iki büyük krizi Bosna Hersek 1908-1909/Balkan savaşları 1912-1913 , (Çev. N. Engin,) İstanbul, 2016, s.27 .

البوسنة والهرسك سيعادل تجزئة دول البلقان تقريباً، وبالتأكيد سيؤدى إلى دمار امتيازات وحقوق واستقلالية الشعب البوسني"^(١). كما أدانت صحيفة (لندن نيوز - London News)، وهي إحدى الصحف المصورة الرائدة في بريطانيا، الأعمال النمساوية في البوسنة والهرسك ووضحت موقف الدول الأوربية ولاسيما بريطانيا منها^(٢).

وقد أشارت الصحف العثمانية بدورها إلى الموقف البريطاني الرسمي والشعبي من قرار ضم النمسا للولاية، من خلال عدة صحف رسمية منها (صحيفة إقدام)، التي نشرت مقالة بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٠٨، تحت عنوان "الصحافة الأوربية"، ركزت فيها على موقف بريطانيا الراض من أحداث البوسنة والهرسك، وذكرت بأن الحكومة البريطانية لم توافق على قرار ضم الولاية إلى النمسا دون موافقة الدولة العثمانية المسبقة^(٣). كما اصدرت الحكومة البريطانية بياناً على شكل مذكرة، والذي تم نشرها في (صحيفة الصباح) العثمانية بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٠٨، أكدت فيها على تعاون الحكومة البريطانية مع الحكومة العثمانية الجديدة، وذكرت أيضاً من أن إعلان الضم لم يتسبب في الحاق الإضرار المادية، إلا أنها كانت سلوكاً غير عادل ضد الدولة العثمانية^(٤). وفي مقال آخر بعنوان "دول أوربا" بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٠٨، بينت صحيفة الصباح مرة أخرى الموقف البريطاني تجاه الضم، من خلال اعطاء مكان للبيان الذي أدلت به وزارة الخارجية البريطانية، حينما ذكرت، انه "من غير المقبول أن توافق الحكومات التي وقعت على معاهدة برلين على هذا الضم، ومن الان فصاعداً، فان هذه المعاهدة سوف لن تتضمن أحكاماً لقانون الحماية الدولية". وبدورها رحبت صحيفة الصباح بالموقف البريطاني، وأثنت على الدعم البريطاني للدولة العثمانية بعبارة: "تحيا انكلترا، تحيا انكلترا، صاحبة الحضارة الراحية"^(٥).

(١) A,E, s.27 .

(٢) A,E, s.28 .

(٣) Thomas G. Fergusson, Op.Cit, P. 18.

G.E, s. 68. OTUKFALAY, A. (٤) Burcu

(٥) Mehmet Yilmazata, A.G.E, s.111.

يبدو أن المسوغات التي ساقها كري في موقف حكومته لا يمكن ان تمت إلى الحقيقة بشيء، فالتباكي على مصلحة الدولة العثمانية لم يكن يوماً من الأيام من أولويات السياسة البريطانية، حتى بعد قيام النظام الدستوري فيها، بل ان المصلحة البريطانية هي التي كانت تحكم الموقف، وهنا يمكن الجزم بان موقف بريطانيا من الضم لم يأتي إلا نتيجة للتنافس الألماني- البريطاني الذي كان على اشده، فألمانيا التي عدت المدبر الحقيقي لعملية الضم ستحقق انتصاراً مهماً على بريطانيا، وهذا ما أكده السفير النمساوي في لندن "ان البريطانيين يعدون القضية برمتها... ضربة موجهة للنظام العثماني الجديد وان هذا كله في مصلحة الألمان"^(١) وما كان هذا لترغب به بريطانيا إطلاقاً، وان مكانة الأخيرة في أوروبا ستندنى كثيراً إذا رضيت بالأمر الواقع.

ان بريطانيا لن تسمح بان تتضرر مصالحها من حليف- كما حدث مع روسيا في قضية المضائق، فكيف بها إذا جاء الضرر من ألد أعدائها وهي ألمانيا، لذا كانت الحرب من الحلول المرغوب بها، ومن أجل ذلك لم تتوان الحكومة البريطانية عن إرسال أسطولها إلى بحر ايجة تصعيداً للموقف^(٢).

لقد منحت النمسا-المجر، بقرار ضم الولاية، الفرصة الذهبية لبريطانيا في التمهيد لإشعال حرب جديدة في البلقان، بقصد إضعاف الخطر الألماني المتصاعد والمنافس للقوة البحرية البريطانية، مما سهّل على الحكومة البريطانية إشعال الحرب عندما وفرت عذراً شرعياً لصديقتها روسيا، وحليفها فرنسا، لأنه كان بإمكانها استغلال عملية ضم الولاية، لأنّه عملاً موجهاً بالصميم ضد روسيا أيضاً، لأنّ الأخيرة تعد نفسها حامية للشعوب السلافية، وإذا أشعلت روسيا الحرب، ستضطر فرنسا إلى الدخول فيها إلى جانب روسيا، تنفيذاً لالتزاماتها بموجب التحالف الموقع بينهما، من ثم تدخل بريطانيا إلى جانب المعسكر المعادي لألمانيا لتتنزل بها هزيمة كبيرة^(٣).

SENEM GÖNENÇ, A.G.E, s. 79.(١)

Wade Dawood David, Op, Cit, P .98.(٢)

G.E, s. 42. (٣) S. emirci, A.

ويبدو ان الأحداث المتسارعة التي تمت بعد عملية الضم، لم تكن بالصيغة التي تتوقعها بريطانيا، ولم تقع الحرب نتيجة لهذه الأزمة التي أريد منها أن تكون روسيا هي الضحية الأكبر فيها، لان الأخيرة وجدت فيما حصل في البوسنة والهرسك لا يستحق قيام الحرب من أجلها، فهي لم تكن قادرة على إعلان الحرب ضد النمسا -المجر، وهذا ما أكده إزفولسكي أيضاً للوزير الصربي في باريس في ٥ تشرين الأول، قائلاً : "لا يمكننا نحن الروس إعلان الحرب على النمسا من أجل هذه الولاية". لهذا وجدت روسيا بأنها مضطرة لانتهاج سياسة يشوبها الحذر والترقب"^(١). كما أن فرنسا، حليف روسيا الرسمي، كانت غير راغبة أيضاً في خوض غمار حرب، لأجل قضية وصفها بأنها لا تمس مصالح روسيا الفعلية. فالحكومة الفرنسية كانت في هذه الأثناء متورطة في مشاكل مع ألمانيا حول النفوذ في المغرب، وبناءً عليه كانت مستعدة لتقديم التنازلات إلى جانب الالمانى من أجل مساومتها وإرضائها حتى ولو أضرب بذلك مصالح روسيا وصربيا. كما أن فرنسا كانت تعي أن روسيا لن تشكو من هذا التصرف بصوت عال، لأنه في نهاية سنة ١٩٠٨ بالذات، كانت تجري في فرنسا عملية منح روسيا قرضاً بمبلغ ٥٢٥ مليون روبل^(٢).

لذا تحتم على بريطانيا أن تأخذ كل ذلك بنظر الاعتبار، فكان ضعف روسيا وعدم رغبة فرنسا في الحرب، من الأسباب الرئيسية التي أجبرت الدبلوماسية البريطانية على العمل بحذر أكبر، وإجراء تنفيذ خططها الأولى في انتظار الظروف الملائمة. ولقد ظهر ذلك واضحاً في تقرير (آرثر نيكلسون - Arthur Nicholson) السفير البريطاني في بطرسبورغ لسنة ١٩٠٨ الذي جاء فيه: "لقد اتخذ ممثلو الرأي العام الروسي والمعبرون عنه، وضعا جعل من غير الممكن إن لم يكن من المستحيل - على بريطانيا - انتهاج سياسة صلبة. لقد كانوا يوالون الصراخ حول عطفهم ومساندتهم لألماني ورغبات الدول البلقانية الصغيرة. لقد كانوا لا يضاھون في تهديداتهم للنمسا وألمانيا . ومع ذلك أكدوا

(١) Ernst Christian Helmreich, Op.Cit, P. 173.

(٢) SENEM GÖNENÇ, A.G.E, s. 80.

باستمرار بأنهم لا يرغبون بأي حال أن تبدأ روسيا الحرب^(١). أما السبب الآخر الذي أجبر الحكومة البريطانية على الاعتدال، فهو عدم استقرار الأوضاع الداخلية في بريطانيا، بسبب الأعمال الإضرابية التي كانت تقودها الطبقة العاملة البريطانية آنذاك وتوقف الحياة العامة فيها، فقد بلغ عدد العمال المضربين عن العمل على سبيل المثال في ١٩٠٨ وحدها ثلاثمائة الف عامل^(٢).

وبدأت بريطانيا بتهيئة الأجواء والظروف تمهيداً للحرب القادمة مع ألمانيا، إذ حاولت جاهدة إبعاد الدولة العثمانية عن موالاتها لمعسكر الوسط، لا سيما أن الأزمة قد هيات لها ظرفاً مناسبة جداً لتفعل ذلك. فضلا عن أن الأجواء التي نشأت داخل الدولة العثمانية بعد الثورة فيها، أعطت بريطانيا الأمل بالنجاح. فبريطانيا بصفتها بلد الدستور، صارت مفضلة شعبياً في الدولة العثمانية^(٣). وفي الوقت نفسه بدا النفوذ الألماني يتهاوى تدريجياً داخل الأوساط السياسية في الدولة العثمانية. ثم جاءت الضربة النمساوية لتؤكد انهيار النفوذ الألماني. لهذا جعلت الحكومة البريطانية مصلحة اسطنبول فوق كل اعتبار، وقد أبلغ وزير الخارجية البريطاني السفير العثماني لديها صراحة بموقف بريطانيا الرفض لعميلة الضم ومساندتها التامة لمصالح الدولة العثمانية في هذه الأزمة، بقوله: " ان حكومته لاتسمح لأية دولة في تغيير معاهدة دولية، دون أخذ موافقة الدول الأخرى المشاركة فيها. وعليه سترفض الاعتراف بالذي حصل، حتى نعرف آراء تلك الدول لا سيما الدولة العثمانية، التي يتعلق بها الأمر أكثر من أي طرف آخر"^(٤).

ويبدو مما سبق، ان المحاولات البريطانية المستميتة للحفاظ على المصالح العثمانية في أزمة البوسنة والهرسك، كانت من ورائها عدة أهداف كان أبرزها كسب الدولة العثمانية إلى جانبها وإبعادها عن معسكر الوسط المعادي لبريطانيا، فضلا عن ذلك، أرادت بريطانيا منع روسيا من استغلال الأزمة لصالحها بدفع الدول الأوربية إلى إعادة النظر بالملاحة الدولية في المضائق العثمانية بما يخدم حرية الحركة لسفنها الحربية فيها،

(١) SENEM GÖNENÇ, A.G.E, s. 80.

G.E, s. 72. OTUKFALAY, A. (٢) Burcu

(٣) Mehmet Yılmazata, A.G.E, s.117.

(٤) Thomas G. Fergusson, Op.Cit, P. 23.

وهذا ما لم تقبل به بريطانيا لأنه يشكل تهديداً مباشراً لمصالحها في الشرقين الأوسط والأقصى.

المبحث الثاني

موقف بريطانيا الداعم للمعارضة الشعبية العثمانية ضد قرار الضم

أثار مسألة ضم البوسنة الهرسك من قبل النمسا - المجر حفيظة الدولة العثمانية حكومةً وشعباً، إذ عدت ذلك خرقاً متعمداً لبنود مؤتمر برلين، وأعلن الصدر الأعظم كامل باشا، بأن حكومته لا يمكنها الاعتراف بالضم، وإن وزير الخارجية توفيق باشا، قد أبلغ السفير النمساوي (بالافيسيني - Marquis Pallavicini)، بالوعد الذي قطعه النمسا المجر للدولة العثمانية في ١٨٧٨، وعليه فإن الحكومة العثمانية "تعد أمر احتلال البوسنة والهرسك أمراً مؤقتاً"، "وإن الباب العالي في واقع الأمر لن يتابع القضية"^(١).

وعندما وجدت الأوساط الشعبية في الدولة العثمانية بأن حكومتها غير جادة في إتخاذ أي موقف حازم تجاه قرار ضم الولاية، قرر مجموعة من التجار الكبار من رجال الأتحاد والترقي في اسطنبول في ٧ تشرين الأول ١٩٠٧، مقاطعة البضائع النمساوية انتقاماً منها لاغتصابها للبوسنة والهرسك، التي لولا تشجيعها لما تجرأت بلغاريا على إعلان استقلالها^(٢).

بدأت المقاطعة في ٨ تشرين الأول، عندما تجمعت الآلاف من الجماهير العثمانية من (أتراك، وأكراد، ويونانيين، وأرمن)، أمام بناية الوزارة الحربية العثمانية في اسطنبول، محتجة على الضم، ومنددة بموقف الحكومة المتتهيب منه. وكان في مقدمة المتظاهرين طلاب المدارس الدينية، وعدد من كبار الاتحاديين. ثم انتقلت هذه الحشود أمام الشركات والمحلات النمساوية، وهي تحمل أعلاماً عثمانية ويونانية ولافتات مكتوبة بخط اليد، تناشد فيها الشعوب العثمانية بالانضمام إلى المقاطعة لأسباب عديدة، في

(١) B.E.Schmitt, The Annexation of Bosnia 1908-1909, New York, 1970, P.45.

(٢) أنس ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص 163.

مقدمتها الجهاد في سبيل الإسلام^(١). واستمرت المظاهرات في اليوم التالي (٩ تشرين الأول)، وأقيمت خلالها خطب حماسية ألهمت المشاعر الوطنية والدينية للمتظاهرين، الذين منعوا الزبائن، هذه المرة من ارتياد المخازن والمحلات النمساوية بالقوة، وطلب من المسلمين تحديداً، التوقف نهائياً من التعامل مع هذه المحلات، التي كُتبت أسماؤها في قوائم علقت على الدور والجوامع والمحلات ذاتها. وقد وصلت الاستجابة الشعبية للمقاطعة حداً، نبذ فيه معظم الأتراك في العاصمة، اعتمار الطرابيش لكون هذه كانت تصنع في النمسا، واستعويض عنها بالطواقي. وازدادت المظاهرات الشعبية في اليوم الثالث، ١٠ تشرين الأول، وصار الأمر أشبه بثورة حقيقية^(٢). وبدأت دوافع النعمة والسخط تحول آنذاك من دوافع دينية بحتة، إلى دوافع وطنية.

حاولت الصحافة العثمانية، آنذاك، تغطية تداعيات الاحداث والاحتجاجات الشعبية بصورة سريعة، فقد كانت صحيفة (طنين) التابعة لجمعية الاتحاد والترقي سبابة في هذا المجال، إذ دعت الناس، في ٩ تشرين الأول ١٩٠٨، إلى مقاطعة البضائع النمساوية المجرية بعبارة: "شعبنا، لاتدخلوا المحلات التجارية بالسلع النمساوية، ولا تشتري أي شيء من الاماكن التي تتبع هذه السلع". وفي مقالة اخرى للصحيفة نفسها بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٠٨ أهابت فيها بالوطنيين العثمانيين " الانتقام للدولة العثمانية الدستورية، التي خانها الغرب في اللحظة التي احتاجت فيها إلى عطفه وتشجيعه"^(٣). كما كتبت صحيفة (صباح) مقالة بعنوان " الاصدقاء والاعداء" بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٠٨، ذكرت فيها: " مادام الحرب مع النمسا -المجر لم يكن ممكناً الآن بسبب وضع الدولة العثمانية، فإن كل العثمانيين سيتصرفون بما يليق بالحضارة ويسود القانون.. ونطلب من شعبنا عدم الانخراط في أعمال مسيئة بل الاستمرار في المقاطعة فقط". وفي تقرير آخر للصحيفة نفسها بتاريخ ١١ تشرين الأول ١٩٠٨ بعنوان " السلع النمساوية"، حرضت

(١) Y. Doğan Çetinkaya, 1908 Osmanlı Boykotu-Bir Toplumsal Hareketin Analizi. İletişim Yayınları. 1. baskı: İstanbul, İletişim Yayınları. 2004, s. 325

(٢) Erdal YAVUZ, "1908 Boykotu", ODTÜ Türkiye İktisat Tarihi 132 Üzerine Araştırmalar, Gelişme Dergisi, 1978 özel sayısı, Ankara 1979, s. 38.

(٣) Y. Doğan Çetinkaya, A. G.E, s.337 .

الناس على مقاطعة السلع النمساوية بعبارة: " انتقموا.. انتقموا.. فقد أجبرت الكراهية العادلة للسلع النمساوية العثمانيين على التصرف على هذا النحو"^(١). كما وصفت صحيفة (الاتحاد)، التابعة لجمعية الاتحاد والترقي، بتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٠٨، سياسة النمسا والمجر تجاه الدولة العثمانية بالتعسف والعدائية، وأيدت قرار الشعب بمقاطعة البضائع النمساوية في خبرها بعنوان: " دعونا لانشتري البضائع النمساوية"^(٢).

ألقت هذه المقاطعة بظلالها على الشركات التجارية النمساوية، إذ تكبدت خسائر مالية كبيرة، فعلى سبيل المثال، كانت شركة (لويد- Lloyd) النمساوية للشحن، أكثر تضرراً من المقاطعة، إذ لم ترسو أي سفينة منها في الموانئ العثمانية، ولم يتم استلام بضاعتها، فذكرت انها تكبدت خسارة قدرها (١,٥) مليون كرون، وطالبت من الحكومة النمساوية ايجاد حلول سريعة لهذه المشكلة. ووفقاً لصحيفة (فيينا- Viyana) النمساوية، فقد عانت الأخيرة من خسارة مالية بلغت إجمالاً (١,٨٠٠,٠٠٠) فرنك^(٣).

أربكت ردود الأفعال الشعبية في الدولة العثمانية خطط وسياسة إيرنتال، لان الأخير لم يتوقع بأن الدولة العثمانية قادرة على إبداء مقاومة فعالة لخطته، إلا أنه فوجئ بمقاطعة البضائع النمساوية، وقد عزز هذه المقاومة موقف دول الوفاق عندما أعلنت بأنه : " لايمكن تعديل معاهدة برلين دون موافقة الدول الموقعة على المعاهدة". وعل الرغم من أن الدولة العثمانية أظهرت بوادر استعدادها لتقبل الأمر الواقع في بادئ الامر، مع عدم اعترافها بشرعية الضم، إلا أنها طالبت بتعويضات عن خسائر التي تكبدتها في بلغاريا، من بينها الجزية التي كانت تدفعها بلغاريا والروميلي الشرقية، وحقوقها في السكك الحديد، ودعت إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة قضايا البلقان^(٤).

شنت الصحف العثمانية حملة انتقادات واسعة لموقف الدولة الرسمي غير المسؤول تجاه الضم، وذلك من خلال المقابلات الشخصية التي أجراها مراسلو هذه

G.E, s. 78. OTUKFALAY, A. (١) Burcu

(٢) A.E, s. 79.

(٣) BOA ZB 329/121 6 Kasım 1324.

(٤) أنس ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص 163.

الصحف مع كبار مسؤولي السلطنة، وتأتي في مقدمتها صحيفة (إقدام)، إذ انتقدت هذه الصحيفة في احدى مقالاتها الصادرة بعنوان " عدم مبالاة كامل باشا وزير الخارجية العثمانية" بتاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٠٨ سياسة الحكومة العثمانية تجاه ضم البوسنة والهرسك، وأكدت على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الصدد، وطالبت من كامل باشا، بضرورة عقد مؤتمر دولي جديد يحل محل معاهدة برلين^(١). وفي تقرير آخر لصحيفة (إقدام) بعنوان " مقابلة مع نعيم باشا" بتاريخ ١٤ تشرين الأول، إذ سأل مراسل الصحيفة، نعيم باشا، السفير العثماني في باريس، عن رأي الحكومة العثمانية في المؤتمر، فأجاب باشا: " ان المبادرة التي قامت بها الدول العظمى لتنظيم المؤتمر الدولي الجديد يُعد تطوراً ناجحاً، وفي حال عقده، سنتم المشاركة فيها نيابة عن الحكومة العثمانية، الذي من المرجح أن ينظم في باريس، وسيتم حتماً مناقشة ضم البوسنة والهرسك من قبل النمسا- المجر"^(٢). وفي مقال آخر لصحيفة صباح بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٠٨ جاء بعنوان " مقابلة مع القائم بالأعمال العثماني في فيينا"، أشارت فيها إلى كيفية مواجهة الدولة العثمانية وردود أفعالها بعد قرار ضم الولاية، عندما سأل مراسل الصحيفة القائم بالأعمال العثماني في فيينا، وأحب بالنص: " على الرغم من معارضتنا على ضم البوسنة والهرسك وانتهاك معاهدة برلين، إلا أن عودة سنجق نوفي بازار بالمقابل هي تعويض مهم للغاية، لان نظامنا الملكي الدستوري الشاب يحتاج الان إلى السلام والهدوء"^(٣).

نستشف من كل هذه المقابلات التي أجراها مراسلو الصحف العثمانية مع السياسيين العثمانيين، بأن الحكومة العثمانية غير مستعدة الآن لمحاربة النمسا- المجر، وانما هي بحاجة إلى الوقت لتأسيس الادارة الدستورية، التي لاتزال حديثة للغاية، على أسس متينة. ولهذا أهملت معظم الأحداث الداخلية والخارجية وركزت جل اهتمامها على

(١) Erdal YAVUZ , A.G,E , s. 41.

(٢) Mehmet Emin ELMACI, "1908 Avusturya Boykotunda Liman İşçiler", Kebikeç, sayı 5, İzmir 1997, s. 63.

(٣) A.E, s. 64.

صيانة الدستور والحريات، لذلك لم تعبر أي اهتمام لقضية البوسنة وعدّها عملاً مخالفاً لبنود مؤتمر برلين فحسب، وعلى الدول المعنية بهذا المؤتمر إعادة النظر ببندها من خلال عقد مؤتمر آخر يعالج القضايا العالقة فيها.

وهذا ما توقعه إيرنتال فيما يتعلق بموقف الدولة العثمانية من الضم، وقد أبرق السفير النمساوي في اسطنبول حكومة بلاده بتاريخ ١٥ تشرين الأول استبشر فيها بالقول: "إن مسألة الضم بالنسبة لدولة العثمانية، يمكن وصفها بأنها أمر قد انتهى"^(١).

وفي هذا الصدد، تشير إحدى الوثائق البريطانية إلى أن الاتحاديين قد أرسلوا اثنين من أعضائها البارزين في الجمعية وهما (أحمد رضا) و(ناظم بك) إلى لندن لعرض اقتراح عثمانى حول مسألة البوسنة والهرسك وذلك في يوم ١٧ تشرين الأول ١٩٠٨، وقد قابلا وزير الخارجية البريطاني إدوارد كري، وكان الاقتراح يقضي بإقامة دولة البوسنة لتكون حاجزاً بينها وبين النمسا، ويسمح لبلغاريا بالاستيلاء على الروملي الشرقي، ولكن كري اعتبر ذلك مدخلا للحرب بين الدولتين، فكتب إلى السفير البريطاني في اسطنبول يخبره بأن حكومة الاتحاديين ستواجه مشاكل خطيرة إذا كان رجالها أمثال رضا وناظم، وهذا يصور لنا الموقف الشخصي لوزير الخارجية البريطاني من رجال الاتحاد والترقي الذي يرى أنهم يقودون بلادهم إلى الهاوية، وأنهم ليسوا على قدر المسؤولية التي تتوخاها بريطانيا من العهد الدستوري وقادته الاتحاديين^(٢).

حاولت النمسا- المجر التوصل إلى اتفاق مع الدولة العثمانية للحصول على الموافقة الرسمية من الأخيرة بعملية الضم، مقابل تعويضات معينة، ولاسيما أن بريطانيا وألمانيا لم تبديا اعتراضاً صريحاً على مثل هذا الاتفاق. لقد سعى وزير الخارجية النمساوي مرة أخرى، كما فعل عند إعلان الضم، إلى وضع الدول، ولاسيما روسيا، أمام الأمر الواقع، وذلك بحصوله على موافقة الدولة العثمانية، على اقتطاع ما كانت تملكه اسماً. لكنه وضع إنهاء المقاطعة الشعبية للبضائع النمساوية شرطاً أساسياً للبدء

(١) B.E.Schmitt, Op.Cit, P. 45.

(٢) Erdal YAVUZ , A.G,E , s. 43.

بالمفاوضات مع الدولة العثمانية. إلا أن هذا الشرط لم يكن بمقدور اسطنبول تنفيذه، إذ لم يكن لديها سلطة حقيقية على مجرى أحداث المقاطعة، كونها مقاطعة شعبية صرفة، تمكن بعض قادة الاتحاديين من تنظيمها واستخدامها سلاحاً ضد النمسا- المجر . ومع ذلك وعدت حكومة اسطنبول بمحاولة الضغط على مروجي المقاطعة لإنهاء العمل بها، إلا أنها فشلت في ذلك. وأكثر من هذا، فإن الحكومة العثمانية كما يبدو، استثمرت هذه المقاطعة، وبدأت بمجاراة الجماهير العثمانية، إذ صرح الصدر الأعظم رسمياً للسفير النمساوي بالافيسيني، في ٢٢ تشرين الأول، بأن "بلادنا لن تعترف بالضم". وبعد يومين من هذا التاريخ ، اي في ٢٤ تشرين الأول ١٩٠٨، قدمت اسطنبول للحكومة النمساوية برنامجها المقترح لمنهاج المؤتمر^(١)، والذي كانت قضية الضم إحدى نقاطه الأساسية^(٢).

وقد تعزز الموقف العثماني في هذه القضية بعد إعلان وزير خارجية بريطانيا، وتأكيد مراراً على ان إقرار منهاج للمؤتمر يعتمد على موافقة الدولة العثمانية، وبذلك تكون حكومة لندن قد أعطت أي منهاج تقدمه اسطنبول قوة حقيقية. كما أن هذا الموقف من الدولة العثمانية، قد جاء نتيجة بأن النمسا لم تقدم لها بادئ الأمر مغريات ملموسة مقابل قبول الضم، بل عدت إعادة سنجق نوفي بازار إليها تعويضاً "لم تكن تحلم به"^(٣). ويبدو إن موافقة الحكومة البريطانية على المؤتمر جاءت تلبية لرغبتها في دعم موقف روسيا أيضاً، التي لم ترى في المؤتمر إلا حلاً للأزمة، ولذا ستقل بريطانيا بموافقتها على عقد المؤتمر، من خطر خسارتها لروسيا، ولاسيماً أنها عارضتها في أهم قضية، ونعني قضية المضايق، فأرادت مجاراتها في أهدافها الأخرى، ومن بينها المؤتمر.

ولكن مع ذلك، فقد اتخذت بريطانيا موقفاً متحفظاً منذ البداية، فقامت بطمأننة الحكومة العثمانية، ووقفت ضد أي محاولة لتعديل أو خرق معاهدة برلين، الا بعد موافقة

(١) للتفاصيل عن كافة النقاط التي تمثلت منهاج المؤتمر ينظر: أنس ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٢) BOA ZB 601/120 27 Kasim 1324.

.١٠٠(٣) B.E.Schmitt, Op.Cit, P.

جميع الدول الموقعة عليها، وعلى هذا الاساس، ارسل وزير خارجية بريطانيا إلى سفير بلاده في النمسا (ادوارد جوشن - A.Goschen) في ١٥ تشرين الثاني، رؤية حكومة بريطانيا الرسمية وعرضها أمام حكومة النمسا، مؤكداً أن بريطانيا كانت طرفاً في معاهدة لندن لسنة ١٨٧١ وبروتوكول ١٧ كانون الثاني الملحق بها، والذي ينص على أنه لا يمكن خرق أي التزام دولي أو تعديله إلا بعد الموافقة الجماعية، ويترتب على ذلك أن أي خرق متعمد لمؤتمر برلين دون استشارة الموقعين الاخرين، بما فيهم الدولة العثمانية، لا يمكن الموافقة عليه او الاعتراف بنتائجه من جانب بريطانيا. وطالب السفير البريطاني في النمسا، باسم الحكومة البريطانية، أن تلغي حكومة النمسا قرارها بضم البوسنة والهرسك^(١). ولكن ايرنتال، وزير الخارجية النمسا، عبر عن دهشته للموقف البريطاني، وأظهر إصرار حكومته على قرارها وعدم تراجعها عنه، وأكد ذلك رسمياً في ١٧ تشرين الثاني ١٩٠٨^(٢).

انتشرت المقاطعة الشعبية للبضائع النمساوية من اسطنبول إلى سالونيك، ثم شملت قسماً كبيراً من الإمبراطورية بدرجات متفاوتة. وأخذت المقاطعة أبعاداً جديدة، بعد مشاركة عمال الموانئ وأصحاب زوارق الشحن والتفريغ في اسطنبول وسالونيك، ورفضهم القاطع تفريغ أو شحن السفن النمساوية -المجرية. وبمرور الوقت انتهجت المقاطعة شكلاً منظماً، فألفت في أواخر تشرين الثاني ١٩٠٨، نقابة بإشراف الاتحادين، عرفت باسم (نقابة المقاطعة - Boycott Syndicate) لإدارة نشاطات المقاطعة واستمرارها، ثم تطورت إلى لجنة عرفت باسم (اتحاد الحرب الاقتصادية)، إذ وصل عدد أعضائها، من تجار وعمال موانئ، في بداية كانون الأول ١٩٠٨، إلى ١٥٠٠٠ شخص^(٣).

(١) Mehmet YILMAZATA, A.G.E,s. 130.

(٢) BOA ZB 627/45 1325.3.7.

(٣) Zafer Gölen, "İkinci Meşrutiyet Döneminde Bosna-Hersek'in İlhakına

Tepkiler", Toplumsal Tarih, sayı 60, İstanbul 1998, s.10.

لقد عزت النمسا- المجر وألمانيا المقاطعة الشعبية العثمانية إلى النفوذ البريطاني. إذ أُشير إلى أن السفير البريطاني في اسطنبول (جيرالد لوثر - G. Louther)، وعد الباب العالي بالدعم المعنوي والاقتصادي التام من أجل استمرار المقاطعة. وكان قد صرح بأنه "لا يمكن للحكومة البريطانية فهم السبب الذي يدعو الدولة العثمانية إجراء محادثات مباشرة مع النمسا- المجر"^(١). كما ان الصحافة النمساوية، التي أثارها المقاومة العثمانية ممثلة بالمقاطعة، اتهمت كري بإدارة تلك المقاومة شخصياً. ووجهت للحكومة البريطانية انتقادات شديدة، كما اتهمتها بأنها لا تنثير المشاكل في الدولة العثمانية فحسب، بل في البلقان بأجمعه. كما أنها تبحث أيضاً عن إثارة حرب عالمية لتصفية حساباتها مع ألمانيا^(٢). أما الصحافة البريطانية، فقد أَلقت مسؤولية إرباك الوضع في البلقان، على كاهل النمسا- المجر، كونها هي البادئة بالعدوان. وقد أنكر كري، لكل من السفيرين النمساوي والألماني في لندن، إنكاراً قاطعاً تهمة أن حكومته تحض الدولة العثمانية على عدم التفاوض المباشر مع النمسا- المجر^(٣). ومع ذلك فمن الواضح أن كري كان ل دور كبير في هذا الشأن^(٤)، فقد ذكر كري " ان الحكومة العثمانية تضع كامل ثقنها فينا... وانها بالتأكيد لن تتأخذ أي قرارات حيال القضايا الحالية دون أخذ موافقتي". ويبدو أن رد فعل الحكومة العثمانية في أول الأمر لم يكن قوياً، لأنها كانت ترضى بالأمر الواقع مقابل إعادة السنجق. لكنها لم تلبث أن تحولت فجأة في موقفها،

3.١٠(١) B.E.Schmitt, Op.Cit, P.

(٢) Mehmet Emin İLHAN, Bosna-Hersek'in Avusturya Tarafından İlhakı ve Doğurdu Tepkiler (1908-1912), Ege Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Basılmamış Yüksek Lisans Tezi, İzmir 1996, s. 139.

(٣) A.E, s.141.

(٤) أنس إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص ٤٠٦.

وبدأت تطالب النمسا بأمور أخرى مثل تعويضات مالية، وتحمل النمسا جزءاً من الدين العام العثماني^(١). وكان موقفها هذا استجابة لنصيحة قدمتها بريطانيا لها^(٢).

لقد عدت النمسا تقديمها تعويضات مالية للدولة العثمانية، على أساس المشاركة في الدين العام، شيئاً مهيناً لسيادتها. وقد برر السفير النمساوي في لندن (منسدورف- Mensdorff) لكري، عدم تمكن النمسا من تقديم تعويضات مالية للدولة العثمانية بقوله: "من الصعب جدا على النمسا دفع أي شيء، لما أنفقت من أموال على الولاية خلال الثلاثين سنة الأخيرة)، وإن النمسا لجأت إلى الأمر الواقع طريقة للضم، لأنها خشيت من أن الدولة العثمانية ستعرق الخطط النمساوية برفضها. فأجابه كري قائلاً "إن موقف النمسا-المجر يبدو لي شبيهاً بموقف شريك فعل أمراً، دون استشارة الشريك الآخر، لأنه يعلم بأن الآخر سيعارض ذلك الأمر. وبعد فعله للأمر، التفت الشريك الأول، وقال للثاني: أرجوك، لا تبالي لأي شيء"^(٣) ويبدو واضحاً من قراءة ما بين السطور في جواب وزير الخارجية البريطاني للسفير النمساوي في لندن، مدى تدخل وتحريض بريطانيا في دفع قادة الدولة العثمانية للمطالبة بالتعويضات المالية للحيلولة دون حل الأزمة بالطرق السلمية والدبلوماسية، إلا خلال الاستعانة البريطانية ودعمها ومساندتها.

(١) لقد لمحت الدولة العثمانية فيما بعد بانها تطالب بأن تتحمل النمسا-المجر ما قيمته أربعة ملايين ليرة عثمانية من الدين العام العثماني، لأنَّ أن هذا الدين فرض على الدولة العثمانية في وقت كانت فيه ولاية البوسنة والهرسك جزءاً من الدولة، له موارد كفيلة برد جزء من الديون. وبما أن النمسا ضمت الان هذه الولاية فيجب على الاخيرة تحمل جزء من عبء الدين العام العثماني، على الرغم من أن هذا لا ينطبق مع الواقع لان البوسنة والهرسك لم تعد ولاية عثمانية منذ سنة ١٨٧٨ ولم تجن الدولة العثمانية اية موارد منها منذ ذلك الوقت. الا ان هذا كان هو أساس المطالبة العثمانية بتعويضات مالية من النمسا-المجر. للنفاصيل ينظر:

-Erdal YAVUZ , A.G.E , s. ٤٧.

.٢(٢) Mehmet YILMAZATA, A.G.E,s. 13

(٣) مقتبس من : أنس إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص ٤٠٧-٤٠٨.

حاول السفير الألماني في لندن، خلال لقائه مع وزير الخارجية البريطاني كري، معرفة ماهية طبيعة التدخل البريطاني في دعم المعارضة الشعبية العثمانية، فقد أخبر كري، خلال لقائه بالسفير الألماني بعدم معارضة بلاده للمفاوضات المباشرة بين الطرفين -النمساوي والعثماني- مع تقديم التعويضات للدولة العثمانية للتغلب على معارضتها، عندما سأله السفير "أي نوع من التعويض باعتقادك يمكن للنمسا تقديمه للدولة العثمانية"^(١). ولو كان جواب الوزير البريطاني مطابقة للمطالب الدولة العثمانية بذكره أن المطلوب تعويضات مالية لوقع في فخ السفير الألماني في لندن، لكنه كان أذكى من ذلك، إذ أجاب السفير بقوله "إن نوع التعويض، هو بالتحديد ما يكن للنمسا أن تجده بنفسها، عن طريق المفاوضات المباشرة مع الدولة العثمانية"^(٢). من الواضح، إن الدولة العثمانية، تعلم بأن بريطانيا لا تتصح بقبول الأمر الواقع، وهذا كان كافياً لتقوية المعارضة العثمانية، إذ أرسل كري إلى سفير بلاده في اسطنبول برقية يقول فيها "إن صعوبة إرضاء الرأي العام العثماني، هو أمر خلقتة النمسا بنفسها، عن طريق إجراءاتها التعسفي، وعليه ليس من شأننا نصح الدولة العثمانية، بالتعاضى عن الذي جرى. بل على النمسا تمهيد الطريق، بواسطة تقديم ما تستطيع تقديمه، لجعل الاتفاقية التي ترغب بها، جذابة للرأي العام العثماني"^(٣). وبهذا التعاطف، قدمت بريطانيا دعماً كبيراً بصورة غير مباشرة للدولة العثمانية بغية الاستمرار بالمقاطعة.

دفع الموقف البريطاني، المتعاطف مع المعارضة العثمانية، بعض القادة الاتحاديين إلى رفع سقف مطالبها، فمثلاً اقترح كامل باشا، الصدر الأعظم العثماني، على السفير البريطاني في اسطنبول، أن تصبح البوسنة والهرسك إمارة مستقلة، وأن تحكم بواسطة أمير من دولة محايدة، ويتم اختياره من قبل الدول الكبرى، ويقدم له العثمانيون التسهيلات اللازمة، ولكن بريطانيا لم تتعاطف مع هذا الاقتراح، مما دفع كامل باشا، مرة أخرى، بأن يقترح إقامة تحالف مع بلغاريا والصرب والجبل الأسود، متوقفاً أن تدعم

(١) Mehmet YILMAZATA, A.G.E,s. 13 .٤

(٢) Zafer Gölen, A.G.E, s.21

(٣) Mehmet Emin ELMACI, A.G.E , s. 68.

بريطانيا بالتعاون مع روسيا وفرنسا وإيطاليا مقترحه هذا، ولكن بريطانيا لم تتفاعل مع هذا المقترح أيضاً، واعتبرته مستحيلاً وغير ممكن التطبيق^(١).

اضطرت بريطانيا، أمام المطالب العثمانية والتصلب النمساوي، إلى تغيير مسار سياستها الخارجية تجاه الأزمة وأطرفها، وتطرح حلولاً تتماشى مع سياسة الأمر الواقع وطموح قادة الاتحاديين، إذ اقترحت على تنازل الدولة العثمانية للنمسا- المجر عن البوسنة والهرسك، مقابل تخلي الأخيرة عن سنجق نوفي بازار، مع تقديم التعويضات المالية المناسبة عن الأقاليم المتنازلة عنها، وبدورها وعدت بريطانيا الدولة العثمانية، في حالة تحسن الإدارة الأخيرة في منطقة البلقان، فإنها ستلغي نظام الامتيازات الأجنبية وتحل محلها المعاهدات النظامية^(٢).

أعترض الاتحاديون - عن طريق سفيرهم في لندن - على المقترح البريطاني، وهددوا بانهم سيلجئون للحرب، ولكن كري أبلغ السفير العثماني بضرورة القبول والموافقة على الأوضاع الجديدة وعدم اللجوء للحرب، لأن الدولة العثمانية حالياً بحاجة إلى المال والوقت، والحرب ستضيق الأمرين، وعندها لن تقدم بريطانيا أي شيء ملموس للدولة العثمانية، بينما إذا استجابت لهذه المطالب البريطانية فإنها ستدعم أي مطلب مالي يحتاجه الاتحاديون ، ولقد تأكد الرأي البريطاني هذا في متن الرسالة التي كتبها السفير البريطاني في اسطنبول إلى كري، كقوله: " من المستحيل تماماً إعادة عقارب الساعة للوراء، وأن الأمر الواقع في البوسنة وبلغاريا ينبغي أن يتم الاعتراف به بشروط معينة، وينبغي أن يدرك كامل باشا أنه حتى بعد أن يخوض حرباً ناجحة ضد بلغاريا، فإن روسيا وأوروبا لن تسمح بعودة الروملي الشرقية إلى الدولة العثمانية"^(٣).

هكذا تغير الموقف البريطاني تدريجياً وفقاً للمستجدات السياسية في الساحة الأوربية والدولة العثمانية، مما جعل الاتحاديين يفقدون كل أمل في المساعدة البريطانية، فاضطروا إلى التعامل مع الموقف بكل واقعية، فقواتهم غير مؤهلة لدخول الحرب

(١) A.E,s. 69

21.١(٢) B.E.Schmitt, Op.Cit, P.

G.E, s.111. OTUKFALAY, A. (٣) Burcu

لاسترجاع البوسنة والهرسك من النمسا، أو تستعيد بلغاريا المستقلة، والدول الأوربيّة الكبرى، بما فيها بريطانيا، سوف لا تساندهم أو تقف معهم بما فيه الكفاية، فاضطروا للموافقة على وجهة النظر البريطانية الداعية إلى إعلان التنازل عن البوسنة والهرسك للنمسا، والاعتراف بالوضع الجديد في المناطق البلقانية، وقد تم ذلك في ٢٦ كانون الثاني ١٩٠٩، مقابل أن تتخلى النمسا عن سنجق نوفي بازار للعثمانيين، وأن تقدم النمسا تعويضاً مالياً قدره مليونين و(٢٠٠) الف جنيه، وأن تقوم بإغلاق مكاتبها البريدية في الدولة العثمانية^(١).

ويبدو مما سبق، أن بريطانيا أرادت حل القضية بالطرق السلمية والدبلوماسية عبر مفاوضات مباشرة بين الطرفين، بتشجيع ودعم دبلوماسي منها لحين توصل الطرفين إلى حلول مرضية. وأرادت بريطانيا من ذلك تفويت الفرصة على روسيا، عندما أرادت إعادة النظر بجميع بنود معاهدة برلين، لطرح قضية المضائق بما يخدم مصالحها. كما أن بريطانيا ستحفظ ماء وجهها بهذه الطريقة، إذا لم تتمكن من قيادة النمسا- المجر إلى مؤتمر دولي بقوة السلاح، لأنها بموقفها الداعم للدولة العثمانية، أجبرت الدول التي خرقت المعاهدة على التنازل بتعويضات لها.

(١) Mehmet YILMAZATA, A.G.E,s. 137.

المبحث الثالث

الجهود البريطانية لحل الأزمة سلمياً ١٩٠٩

ركزت النمسا- المجر جهودها في نهاية سنة ١٩٠٨، على محاولة التوصل إلى اتفاق مع الدولة العثمانية، يوافق بموجبه العثمانيون على الضم مقابل تعويض معين. ولاسيماً بعد أن شعر إيرنتال الوزير النمساوي، بعدم الجدوى من مقاومة الضغوط المختلفة، فهي ضغوط صامتة من لندن، وهذا ما كشفه السفير الألماني في فيينا بعد مدة، للسفير البريطاني هناك، الذي أخبر حكومته بذلك بمذكرة أرسلها في تشرين الثاني ١٩٠٨، جاء فيها " في محادثات مطولة أجريتها مع السفير الألماني، قال لي خلالها بأن بريطانيا مسؤولة عن المقاطعة العثمانية. وقد ضغطت عليه بغية تبرير اعتقاله هذا، فصرح قائلاً بأن المقاطعة توقفت في مرحلتها الأولى، بإرسال الأسطول النمساوي إلى المياه العثمانية ... لكن وجود الأسطول البريطاني في هذه المياه، منع النمسا من تنفيذ نواياها" (١). ليس هذا فحسب، بل فكرت النمسا -المجر بشن حرب برية أيضاً، لكنها كانت مقتنعة بأن بريطانيا، كما قال منسدورف السفير النمساوي في لندن، ستدخل في هذه الحرب إلى جانب الدولة العثمانية. وهذا صحيح تماماً، إذ ذكر هاردنك مساعد وزير الخارجية البريطاني، في حال التزام بريطانيا موقف الحياد في هذه القضية "إننا سنخسر موقعنا في الشرق الأدنى، وأيضاً موقعنا بين المجتمعات الإسلامية في مصر والهند، بل وفي كل مكان" (٢).

بعد تحول المقاطعة العثمانية إلى قضية خطيرة هددت بصورة فعالة التجارة النمساوية، بدأت الأوساط البرجوازية النمساوية المجرية، بالتذمر من ثقل المقاطعة والخسائر التي تتكبدها، التي بلغت ما يقرب من مائة مليون كرون نمساوي. بدأت الحكومة النمساوية تطالب بإنهائها بأي شكل من الأشكال. وبما أن قضية الحرب مع

(١) M.B.Cooper, British Policy in the Balkans 1908-1909, " The Historical Journal", Vol. VII, No.2, 1964, P.665.

(٢) Ibid, P. 666.

الدولة العثمانية كانت مستبعدة، فلا سبيل أمامها غير التفاوض. فضلاً عن بدء المفاوضات بين الدولة العثمانية وصربيا بمباركة من روسيا وبريطانيا، وكان القصد من المبادرة الصربية، حصولها على المساعدة العثمانية، من أجل المقاومة المشتركة لسياسة فيينا. ولاسيما وقد اتفق الطرفان العثماني والصربي على عدم موافقة أحدهما على حل قضية البوسنة والهرسك، دون اتفاق مسبق بين الطرفين. واقترح أيضاً تشكيل حلف دفاعي هجومي بين الدولة العثمانية، وصربيا، والجبل الأسود، شريطة أن لا تعلن الدولتان الأخيرتان الحرب، إلا بعد موافقة الدولة العثمانية^(١). وحسب وجهة النظر الصربية، كان من شأن هذا الحلف أن يكون أعضائه بمثابة جبهة موحدة الرأي في المؤتمر، إذا عقد فعلاً، لتحقيق هدف الأطراف الثلاثة، في الحصول على الاستقلال الذاتي للبوسنة والهرسك تحت السيادة العثمانية، وفي حالة عدم عقد المؤتمر، فإن الأطراف الثلاثة لن توافق على الضم، وربما ستلجأ إلى القوة لمنع تنفيذ المخطط النمساوي. لذلك كله، أرسل إيرنثال إلى بالافيسيني في ٩ كانون الأول ١٩٠٨، بريقة يطلعه فيها، عن استعداداته للتفاوض "لغرض التوصل إلى تفاهم عام"^(٢).

ومع ذلك لم يكن متوقفاً من إيرنثال، على الرغم من تنازله الأخير، أن يعطي الدولة العثمانية كل ما طالبت به، على الرغم من النصائح الألمانية، والتأييد البريطاني لهذه المطالب. فكان يعد قضية إعطاء تعويضات مالية، على أساس تحمل النمسا جزءاً من الدين العام العثماني، قضية لا تتناسب ومكانة النمسا، ولاسيما أنها أعلنت الضم بصيغة الأمر الواقع، مما يعني أنها تمتلك القوة لفعل ذلك، وإذا ما قدمت التعويضات، فكأنها لم تفعل شيئاً، أي لو أنها استشارت اسطنبول قبل الضم، واتفقت معها على الموافقة مقابل تعويضات معينة ترتضيها الدولة العثمانية لكان أفضل. ولكن من جانب آخر، كان إيرنثال بحاجة ماسة للحصول على الموافقة العثمانية على الضم كي يواجه بها

(١) Wade Dawood David, Op, Cit, P. 100.

(٢) S. emirci, A.G.E, s.39 .

اعداء اشد صلابة، ونعني روسيا وصربيا. فبحصوله على هذه الموافقة، لن يعود للاثنتين مبرر للاعتراض على ما جرى في البوسنة^(١).

ورغبة منه في الحصول على الموافقة العثمانية على الضم، حاول إيرنثال أثناء المفاوضات أن يتجنب فكرة التعويضات المالية على أساس الدين العام. فقدم مقترحاً يفيد بتقديم النمسا امتيازات للدولة العثمانية في المجال الاقتصادي، وزيادة الضرائب الكمركية على البضائع النمساوية . كما طرح في صيغة أخرى للمقترح، عقد اتفاقية تجارية مؤلفة من ثلاث نقاط، الأولى زيادة الكمارك من ١١% إلى ١٥% ، والنقطة الثانية تمكن اسطنبول من إبقاء ما تشاء من البضائع تحت النسبة الضريبية القديمة، وأخيراً إلغاء مكاتب البريد النمساوية في الدولة العثمانية. فضلا عن الانسحاب النمساوي من سنجق نوفي بازار والتخلي عن كل حقوقها فيه^(٢). كما حاول إيرنثال إعطاء المطالب العثمانية المالية شكلاً أكثر استساغة للنمساويين، إذ اقترح أن تقدم النمسا -المجر، بالاشتراك مع الدول الأخرى، قرضاً مالياً يتراوح ما بين خمسين إلى ستين مليون فرنك. لكن كل هذه المقترحات تحطمت على صخرة الإصرار العثماني، المدعوم من لدن بريطانيا وألمانيا. عندها بدأ إيرنثال بالتراجع عن موقفه، والموافقة على المبدأ الذي طالب به الباب العالي منذ البداية^(٣) .

وتجدر الإشارة إلى أن المعارضة النمساوية للمطالب العثمانية، لم تقتصر على إيرنثال وحده، بل عارضتها حكومة النمسا-المجر بشكل عام، إذ عارض كل من رئيس الوزراء النمساوي، ونظيره المجري، قيام حكومتهما بتقديم تعويضات مالية كبيرة، كانت الدولة العثمانية قد طالبت بها، وهي (٩٢،٠٠٠،٠٠٠) فرنك، لما تعانیه خزينة الدولة من ضعف، فضلا عن الخسائر التي تكبدتها جراء المقاطعة، والنفقات الكبيرة التي صرفت على التعبئة العسكرية، كما أن القضية تدخل في حساب ما قد تشكله من زعزعة لمكانة النمسا المجر الدولية. وقد أعرب الوزيران عن أسفهما، لأن ما تفعله النمسا- المجر في

(١) A.J.May, The Habsburg Manarchy 1876-1914, Harvard, 1960, P. 420.

12.١(٢) B.E.Schmitt, Op.Cit, P.

15.١(٣) Ibid, P.

خطب ود الدولة العثمانية، لا يتناسب مع كرامة الإمبراطورية ومكانتها. لكنهما اقتنعا بوجهة نظر إيرنثال، التي مفادها إن "مركز الضعف السياسي يكمن في اسطنبول، وبالإمكان التغلب على الصعوبات السياسية في أوروبا وبسهولة، إذا ظهرنا أمام المحفل الأوربي مسلحين باتفاقية مع الدولة العثمانية"^(١).

وجد كامل باشا مفتاحاً للأزمة النمساوية العثمانية، بقوله في ٢٨ كانون الأول ١٩٠٨، إذا كانت النمسا تعارض فكرة تحمل جزء من الدين العام العثماني، فبإمكانها تأدية التعويضات المالية على أساس التعويض عن خسارة العثمانيين لسيادتهم على البوسنة والهرسك، وبذلك تحل مشكلة الشكليات التي تعارضها النمسا^(٢). وعندها وافق إيرنثال على الفور، وحدد قيمة التعويض بـ (٥٧،٠٠٠،٠٠٠) فرنك، عن أراضي التاج العثماني في البوسنة، وفوض سفيره في اسطنبول في ٩ كانون الثاني ١٩٠٩ بتقديم عرضٍ رسمي لاسطنبول بهذا المعنى، وأن يطالب بإجابة سريعة^(٣).

تمت صياغة الاتفاقية بين كامل باشا والسفير النمساوي، بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء العثماني الأولى، في ١٢ كانون الثاني ١٩٠٩، وقد أعرب كامل باشا للسفير عن ثقته بأن المقاطعة ستنتهي وعلى الفور. وأهم ما جاء في الاتفاقية، انسحاب النمسا من سنجق نوفي بازار وتخليها عن كافة حقوقها فيه. وتدفع النمسا المجر (٥٧،٠٠٠،٠٠٠) فرنك مقابل أراضي التاج في الولاية مع إقرار الامتيازات الاقتصادية التي قدمتها النمسا - المجر للدولة العثمانية. وأن تتعهد النمسا بمنح المواطنين المسلمين في البوسنة والهرسك الحرية الدينية التامة، ومساواتهم مع سكان الولايات الأخرى من المسيحيين. والموافقة على بقاء سلطة السلطان الدينية على المسلمين في الولاية، لأنه خليفة المسلمين، ومن حقه تعيين القضاة، ومعلمي المدارس الدينية، فضلاً عن تعيين المفتي العام الذي سيمثل القضايا الدينية، والاهتمام بمصالح المسلمين في الولاية. وتتعهد النمسا بالتفاوض مع الباب العالي فيما يتعلق بالحماية النمساوية على

17.١(١) B.E.Schmitt, Op.Cit, P.

18.١(٢) Ibid, P.

(٣) Mehmet YILMAZATA, A.G.E,s. 143.

كاتوليك ألبانيا . ونصت الفقرة الأخيرة على اعتراف الدولة العثمانية بالضم^(١). أعربت الحكومة البريطانية عن ارتياحها للمقترحات النمساوية، وأوصت اسطنبول بقبولها، ووافقت عليها كل من المانيا وإيطاليا، بينما لم تبد روسيا رأيها بالاتفاقية سواء كان بالتأييد أو الرفض^(٢).

بعد حصول إيرنثال على الاعتراف العثماني على الضم، أبرق إلى سفيره في بطرسبورغ في ٨ آذار ١٩٠٩، يأمره بأن يطلب من إزفولسكي، بأن تحت روسيا صربيا من أجل إعلان اعترافها بالاتفاقية النمساوية العثمانية، التي "سوّت قضية البوسنة". وجاء أيضًا في برقية إيرنثال إلى سفير بلاده في بطرسبورغ ما يأتي: " إذا حاول إزفولسكي المماطلة، فإن مهمتك ستكون لفت انتباهه، ومن دون لبس، إلى حقيقة مفادها، انني سأجبر على الاستفادة، ليس في بلغراد فقط، بل في لندن وباريس أيضًا، من الوثائق التي تحت تصرفي، التي تبادلتها سويًا قبل إعلان الضم"^(٣). وهكذا يكشف إيرنثال للعالم السلافي ولاسيما صربيا، أن روسيا غير صادقة في دعمها لقضيتهم، بل انها تلاعبت بمصائره وضحت بمصالحهم، في سبيل تأمين مصالحها هي في فتح المضائق لسفنها الحربية. ولو حصل هذا فسيشكل ضربة قاضية لشرف إزفولسكي الدبلوماسي ومكانة بلده في أعين السلاف، ودولتي الوفاق أيضًا. وهذا سوف لن يحصل إذا أجبرت روسيا صربيا على ترك المعارضة وأقرت بالاتفاقية النمساوية-العثمانية.

ونتيجة لهذا الضغط الكبير، خطا إزفولسكي أول خطوة إلى الوراء، إذ أبرق إلى حكومة صربيا في بلغراد في ٩ آذار، ينصحها بالتخلي عن مطالبها في التعويضات الإقليمية، التي لم تجد تأييداً من لدن الدول الكبرى. وعلى صربيا ترك قضاياها المعلقة، لقرارات ستتخذها الدول الأوربيّة المعنية بالشأن البلقاني وأزمة البوسنة والهرسك حصراً. وقال بأن حماية المصالح الحيوية الصربية، تتطلب منها الآن، عدم التخلي عن موقفها

(١) أنس ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص 425.

(٢) M.B.Cooper, Op. Cit, P.667.

(٣) A.J.May, Op.Cit, P. 423.

المسالم المستمر إلى الان، وإن عليها تجنب إثارة الصراع مع النمسا-المجر، وأن لا تقوم بإجراءات عسكرية جديدة^(١).

أجابت الحكومة الصربية على النصيحة الروسية، وقدمت مذكرة لتقدمها روسيا بدورها إلى عواصم الدول الأوربية بما فيها فيينا في ١٠ آذار، وقد جاء فيها ما يأتي: "تعتبر الحكومة الصربية أن وضعها مع النمسا-المجر مازال طبيعياً من الناحية القانونية، منذ ضم البوسنة والهرسك، وتؤكد عدم إضمارها أية نوايا في إثارة حرب ضد الامبراطورية الجارة، وهي لاترغب بتغيير العلاقات القانونية مع هذه الدولة، وسائرة في تنفيذ التزاماتها في حسن الجوار، وبما أن صربيا قدمت وجهة نظرها في أن قضية البوسنة والهرسك هي قضية أوربية، لذا فالتوصل إلى قرار يتعلق بالضم، والشكل الجديد للفقرة الخامسة والعشرين من معاهدة برلين، هو أمر من اختصاص الدول الموقعة على المعاهدة. وان الحكومة الصربية تترك قضيتها في أيدي الدول الكبرى دون تحفظ، وهي واثقة من حكمتهم وشعورهم بالعدالة. وبالتالي فهي لاتطالب النمسا-المجر بتعويضات البتة، سواء أكانت إقليمية، او سياسية، او اقتصادية"^(٢).

على الرغم من ذلك، أغضبت المذكرة الصربية إيرنثال كثيراً، على أساس أن ليس من حق صربيا إفساح المجال للدول الأخرى بالتدخل لصالحها، بل يجب عليها الاعتراف بضم البوسنة والهرسك دون شروط. كما رفضت الحكومة الألمانية المذكرة الصربية، لعدم إشارتها إلى وقف الاستعدادات العسكرية الصربية. لذلك أعلن إيرنثال رسمياً، بأن المذكرة الصربية غير مرغوب فيها، كونها وجهت إلى جميع الدول الكبرى بدلا من توجيهها إلى النمسا-المجر وحدها، فالمسألة الصربية هي ليست قضية أوربية بل شأن نمساوي خاص. لهذا فإن هدف الحكومة الصربية من مذكرتها، هو الإبقاء على قضية الضم مفتوحة^(٣).

(١) Mehmet YILMAZATA, A.G.E,s. 146.

(٢) Wade Dawood David, Op, Cit, P. 103.

(3) S. emirci, A.G.E, s.41 .

وجهت الحكومة الصربية مذكرة اخرى إلى الحكومة النمساوية في ١٤ آذار، لم تكن مغايرة للمذكرة السابقة بل أضافت عليها طلباً غريباً، إذ طالبت حكومة النمسا المجر، بتجديد المعاهدة التجارية التي أبرمت بين الطرفين في السنة الماضية. بهذا أطفئت صربيا بصيص الأمل المتبقي للسلام، إذ لم يعد هذا الجواب غير مرض من قبل النمسا المجر وحسب، وإنما أدانته أيضاً كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبالطبع ألمانيا^(١).

تأزم الوضع، بعد المذكرة الصربية إلى النمسا، دفع وزير الخارجية البريطاني كري، إلى التحرك سريعاً لحل الأزمة بين البلدين بالطرق الدبلوماسية. فبريطانيا منذ بداية الأزمة، كانت تتبع سياسة المحافظة على وفاقها مع روسيا، وإن الحل العسكري في مواجهة الزحف الألماني أضحى بعيد الاحتمال، نتيجة للموقف الفرنسي المتهيب والرافض للحرب مهما كلف الأمر. فحاول كري فتح باب المفاوضات المباشرة مع إيرنثال، لصياغة مذكرة تقدمها صربيا تكون مرضية للنمسا - المجر^(٢). إذ كانت تصريحات إيرنثال للحكومة البريطانية، في أن لا تأخذ بلاده "خطوة مفاجئة أو عنيفة ضد صربيا" رغم أن إيرنثال لم يكن جاداً تماماً في ذلك، إلا أنه فتح المجال امام كري للقيام بمناورة جديدة، إذ قام الأخير بتقديم مذكرة تحمل وجهة نظره في ٦ اذار ١٩٠٩، يكون مرضياً للطرفين - الصربي والنمساوي - فقدم مذكرته للسفير النمساوي في لندن منسدروف، الذي أرسلها على الفور لحكومة بلاده، دون الاعتراض عليها، إذ تضمنت ما يأتي: "من المحتمل أن تقدم صربيا ضماناً بعدم اتخاذها لإجراءات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، قد تثير مشاكل أو إرباكات في الأراضي النمساوية. وإنما ستراعي كل التزامات الصداقة وحسن الجوار مع النمسا المجر، بينما تحافظ على استقلالها ووحدها. وستكون صربيا سعيدة للاستفادة من العرض النمساوي في الدخول في مفاوضات مباشرة لعقد معاهدة تجارية. وربما تعلن صربيا، إذا رغبت، بأن ليس من مهمتها إدخال تغييرات على معاهدة برلين،

(1) B.E.Schmitt, Op.Cit, P. ١19.

(2) M.B.Cooper, Op. Cit, P.669.

لكنها ستقبل بما ستقره الدول الأعضاء في المعاهدة"^(١). وأضاف كري إذا لم تطالب حكومة النمسا المجر بشيء جديد قد تعارضه الدول الكبرى، فهو يرى إمكانية "ممارسة الضغط الدولي المشترك على بلغراد، للحصول على أفضل إجابة ممكنة"، وأضاف: "يجب التأكد من أن مثل هذه الضمانات التي ستقدمها صربيا ستكون مقبولة من لدن النمسا، وهل ستقطع النمسا وعداً بعدم مهاجمة صربيا، إذا أعادت الأخيرة وضع جيشها في حالة السلم الطبيعية، التي كان عليها قبل المشاكل الحالية أم لا؟ في حال كان الجواب النمساوي ايجابياً، فعلياً بذل كل الجهود بغية إقناع صربيا بإرسال مذكرة بهذا المعنى إلى النمسا" وبكلمة أخرى إذا قبلت صربيا ابتلاع الإهانة، فإنها لن تترك تحت رحمة النمسا^(٢).

أجاب إيرنثال على الفور، بأن مقترح كري "جيد جداً"، لكن مسودة المذكرة "قد أغفلت الإشارة إلى نقطة مهمة طالبت بها النمسا، وبالتحديد البدء بإلقاء السلاح". وعبر عن استعداده إعطاء تأكيدات بأن النمسا - المجر " لا ترغب بمهاجمة أو إيذاء صربيا". كما أعرب الامبراطور النمساوي فرانسس جوزيف، الذي كان من أشد المعارضين للحرب مع صربيا، عن ارتياحه لهذه الخطوة للسفير البريطاني^(٣).

قدم إيرنثال مسودة المذكرة في ١٩ آذار إلى الحكومة البريطانية، التي ستوافق عليها النمسا - المجر إذا قدمتها صربيا، وستعدها حلاً للقضية الصربية، وتبعد خطر الحرب عن أوروبا. وهي كالاتي: "تعترف صربيا بأن حقوقها لم تتأثر بالأمر الواقع الذي جرى في البوسنة والهرسك، وتعلن بأنها علمت بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في اسطنبول بين النمسا - المجر والإمبراطورية العثمانية، والذي سويت بموجبه الحالة الجديدة للامور عملياً. وإنما تتخلى عن موقف الاحتجاج والمعارضة الذي تبنته تجاه الضم منذ الخريف الماضي، فضلاً عن تعهدها بتغيير وجهة سياستها الحالية تجاه النمسا - المجر، على أسس قواعد حسن الجوار مع النمسا". وانسجاماً مع المواقف السلمية تلك، تعيد

(١) أنس ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص ٤٧٤-٤٧٥.

(٢) أنس ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص ٤٧٥.

(3) Mehmet YILMAZATA, A.G.E,s. 146.

صربيا جيشها، من حيث الانتشار الحركة، إلى الوضع الذي كان عليه في ربيع سنة ١٩٠٨. وتعلن عن عزمها على نزع السلاح من المتطوعين والعصابات وتسريحهم، التي تشكلت أثناء الأزمة، وتمنع تشكيل وحدات غير نظامية جديدة، على طول حدود النمسا-المجر والدولة العثمانية. وعدم المطالبة بفرض عقبات امام التطور الطبيعي للجيش الصربي، فإن النمسا-المجر تكفي بالمطالبة بسحب الإجراءات الاستثنائية، التي ستسبب توجيه تهديد إليها(صربيا)"^(١).

بالتأكيد ما جاء في المذكرة ولاسيما الفقرة الأولى والثالثة، عُدت غير مقبولة من بريطانيا التي تقود المفاوضات، لأسباب أجملها كيري بأنه من الصعب التوقع من صربيا الإعلان وبوضوح عدم تضررها بالضم، أو استخدامها للغة قد تفسر بأنها اعتذار عن موقفها. وليس بالإمكان التصور بأن الدول الأخرى الأعضاء في معاهدة برلين، ستتصح صربيا بإصدار قرار بالموافقة على ضم البوسنة والهرسك، قبل قيامهم بذلك، بل توقع ان تحمل مسودة إيرنثال شيئاً من الاعتراف المسبق لبلاده بالبروتوكول النمساوي العثماني قبل اعتراف الدول الكبرى به. وهذا يعد "إهانة غير مباشرة لها (للدول) ولاسيما روسيا"^(٢). لذلك اعد كيري صيغة جديدة للمذكرة، وأعرب عن أمله في أن موافقة إيرنثال عليها "ستسوي كل الصعوبات الصربية في أيام قليلة، وستحل القضايا بأجمعها عن طريق تبادل المذكرات، أو عن طريق مؤتمر حسب رغبة الدول، في وقت قصير جدا". ولكن إذا لم توافق النمسا على هذا، فإن مسؤولية خذلان كل هذه الآمال ستقع على عاتقها"^(٣).

لقد فوّت التدخل الألماني على كيري فرصة تجنب وقوع صربيا تحت رحمة النمسا-المجر. إذ أن إزفولسكي كان قد أعطى ألمانيا فرصة للتدخل، إذ طلب وزير الخارجية الروسي في ١٤ آذار، من سفير بلاده في برلين (اوستن ساكن -Osten-Sacken)، مفاتيحة المستشار الألماني بيلوف بالضغط على إيرنثال، من أجل إقناعه بعدم نشر الوثائق السرية التي تؤثر في سمعته . وقد عبر المستشار الألماني في ١٥

(١) Zafer Gölen, A.G,E, s.25.

(٢) M.B.Cooper, Op. Cit, P.670.

(٣) S. emirci, A.G.E, s.46.

آذار عن رغبته في مساعدة إزفولسكي لإخراجه من مأزقه، شريطة أن تلجم الحكومة الروسية صربيا، وتجبرها على الاعتراف بالضم^(١).

وهكذا لم يختلف ابتزاز بيلوف عن ابتزاز حليفه إيرنثال، وبدلا من أن يخلص إزفولسكي من مصيدة إيرنثال، وقع بين فكي كماشة من الصعب عليه، إن لم يكن من المستحيل التخلص منها. وقال المستشار للسفير أن بإمكان روسيا فعل هذا بسهولة، فإننا بصدد الطلب من حكومة فيينا القيام بتقديم طلب إلى الدول الأعضاء في معاهدة برلين، من أجل إقرارهم للاتفاقية التي تم التوصل إليها في اسطنبول بين النمسا-المجر والدولة العثمانية، وذلك عن طريق تبادل المذكرات. واستمر على القول: -"بموافقتنا نحن أولا، أو موافقة روسيا، أو كلانا سوياً، يمكننا إقناع الدول الأخرى على القيام بالخطوة نفسها... وبعدها ستكون روسيا بوضع يُسمح لها بالتكلم بحرية أكبر مع بلغراد، سواء كان بمفردها أو بمشاركة الدول الأخرى... لكن، إذا استمر إزفولسكي على جهوده في معارضة الإقرار المشترك للأمر الواقع... فإننا، مع أسفنا، سنترك الأمور تأخذ مجراها"^(٢). أي سنسمح لإيرنثال بنشر الوثائق التي بحوزته، وسنترك النمسا تتصرف كيفما تشاء مع صربيا.

لقد كان إزفولسكي في وضع صعب للغاية، إذ استدعى مجلس الوزراء في ٢١ آذار ١٩٠٩، وأعلن في الاجتماع قائلاً، ليس هناك أي خيار، إما قبول المقترح الألماني أو رفضه. وإذا اختارت روسيا الاحتمال الثاني، فمن الواضح أن النمسا، وفقاً لتصرح السفير الألماني، سوف تجتاح صربيا، وستقع مسؤولية الصراع بأكملها على كاهل روسيا. كما أبدى إزفولسكي خشية من أن الهجوم على صربيا، قد يتطور إلى هجوم مشترك من ألمانيا والنمسا-المجر على روسيا أيضاً^(٣).

لذلك وافق المجلس على قبول المقترح الألماني في اليوم نفسه، وسلم إزفولسكي السفير الألماني، الجواب الروسي الرسمي على المذكرة الألمانية في مساء ٢٣ آذار، وقد

(١) Mehmet YILMAZATA, A.G.E,s. 149.

(٢) A.E,s, 145.

(٣) Erdal YAVUZ , A.G,E , s. 51.

جاء فيه ما يأتي :- "أخبرت الحكومة الألمانية الحكومة الروسية بأنها ستقترح على النمسا-المجر، مطالبة الدول بإعطاء موافقتهم الرسمية على إلغاء المادة الخامسة والعشرين من معاهدة برلين وفقا للاتفاقية النمساوية العثمانية التي أرسلت إليهم. تعلن الحكومة الروسية بأنها لن تتأخر في إبداء موافقتها غير المشروطة إذا قدمت حكومة فيينا مثل هذا الطلب إلى الدول. بتقديمنا الدليل الجديد هذا، وربة منا في تجاوز الصعوبات الحالية، نأمل من حكومة برلين استخدام كل نفوذها على حكومة فيينا، بهدف إقناعها قبول المقترح البريطاني للتوصل إلى تفاهم بين النمسا- المجر وصربيا"^(١). ويبدو ان هذا الرضوخ لم يكن أمام الإنذار الألماني، بل كان نتيجة للاستحالة المادية في إعلان الحرب على النمسا.

كان رد فعل الحكومة البريطانية على الطلب الألماني، المتمثل بإلغاء الفقرة الخامسة والعشرين دون قيد أو شرط، مغايرة تماما لموقف حليفها روسيا، فكان هناك امتعاض كبير في لندن على رضوخ إزفولسكي "المحزن جدا ... فالسيد إزفولسكي لم يعطنا فرصة لمساعدته في الحصول على شروط أفضل". إن تصرف إزفولسكي جعل من مفاوضات كري مع إيرنثال، بغية الحصول على صيغة مقبولة لصربيا، مهمة أكثر صعوبة من ذي قبل^(٢). وفي مقابلة جرى في بطرسبورغ في ٢٤ اذار بين (آرثر نيكلسون - Arthur Nicolson) السفير البريطاني في روسيا وأزفولسكي، سأل نيكلسون الاخير: "هل كان من الضروري إعطاء إجابة فورية للكونت بورتاليس؟ ألم يكن باستطاعتك استشارة الحكومتين الفرنسية والبريطانية؟" فأجابه إزفولسكي، بأنه "ليس هناك متسع من الوقت للتشاور مع باريس ولندن... لأن أي تأخير قد يسبب سوء فهم، وربما يسبب بكارثة". وفي اليوم التالي أخبر إزفولسكي نيكلسون "بحصول الروس على معلومات أكيدة، تشير إلى استعداد النمسا مهاجمة روسيا وغزو صربيا، في حالة رفض روسيا قبول الطلب الألماني"^(٣). فرد نيكلسون على هذا التبشير بقوله، بالأمس أعرب إزفولسكي عن

(١) A.E,s, 52.

(٢) M.B.Cooper, Op. Cit, P.671.

(٣) Wade Dawood David, Op, Cit, P. 107.

خشيته من هجوم ألماني نمساوي مشترك، أما اليوم فتخشى روسيا هجوماً من النمسا وحدها، أليس باستطاعة روسيا مواجهة النمسا عسكرياً؟. فأجاب إزفولسكي على ذلك قائلاً: "بالطبع هناك خطة كاملة قد نسقت بين ألمانيا والنمسا، إذا هاجمت النمسا روسيا، فإن الحلف الفرنسي -الروسي لن يسري مفعوله، ولن تثار أية مدعاة للمساعدة، فلن تحدث مثل هذه الحالة إلا عند مهاجمة ألمانيا لفرنسا أو لروسيا. وعلى نحو مماثل، ألمانيا غير ملزمة بمساعدة النمسا إذا هاجمت روسيا، إلا إذا كانت روسيا هي البائدة بالعدوان. لكن من الواضح حصول بعض التوسع في الاتفاق النمساوي -الألماني مؤخراً. فليس هناك مجال للشك بالتدخل الألماني إذا هزمت النمسا في صراعها"^(١). ويبدو أن نيكلسون كان مقتنعا بكلام إزفولسكي، الذي أردف، "إن الرابطة النمساوية الألمانية أقوى من الوفاق الثلاثي"، وعلى أية حال "روسيا لا تريد الحرب ... لأنها ستبطل كل التقدم الذي أحرزناه، ومن المحتمل أن تحدد كل المشاكل التي خرجت منها للتو"^(٢).

وقد خرج السفير البريطاني نيكلسون بعد لقائه بوزير الخارجية الروسي إزفولسكي باستنتاجات خطيرة عرضها على كري على النحو الآتي: "إني واثق تماماً من أن ألمانيا والنمسا قد اتبعتا نهجاً وعملاً سياسياً خطئاً له بدقة. يجب أن لا نتفاجأ إذا وجدنا كل من فرنسا وروسيا تتجذبان بسرعة تجاه دول الوسط ... أخشى كثيراً من اضمحلال قوى وفاقنا أو فناؤه بالفعل ... لان أهداف ألمانيا النهائية، بدون شك، هي إحراز الهيمنة على القارة الأوربية، وعندها تصبح قوية بما فيه الكفاية، من الواضح قيامها بجهود حثيثة لتصبح كذلك، فإنها ستدخل في صراع معنا للسيطرة على البحار. لقد قاتلنا في الماضي هولندا وإسبانيا وفرنسا، من أجل هذه السيطرة. وإني لمقتنع بأننا سنكرر الصراع نفسه مع ألمانيا عاجلاً أم آجلاً"^(٣).

ألقت لندن مسؤولية استسلام روسيا بالكامل على ألمانيا، لذلك استعدت وزارة الخارجية البريطانية للخطوة الألمانية، لأنها ترفض التدخل الألماني في هذه القضية

(١) Mehmet YILMAZATA, A.G.E,s. 151.

(٢) S. emirci, A.G.E, s.51.

(٣) Zafer Gölen, A.G,E, s.28.

بالإجمال. وأعدت مذكرة سلمت للسفير الألماني في لندن (وولف مترنيخ - Wolff Metternich) في ٢٥ آذار جاء فيها: "لن تقدم حكومة جلالتك الضمان المطلوب، من ألمانيا بإلغاء المادة الخامسة والعشرين، إلى حين تسوية القضية الصربية بطريقة سلمية، ويشكل مرضٍ بالنسبة لصربيا وللدول الأخرى، لحين ضمان الحلول للقضايا المتبقية التي نشأت عن ضم النمسا للبوسنة، ولاسيما تعديل المادة التاسعة والعشرين من معاهدة برلين (١)".

بعد قراءة السفير الألماني للمذكرة البريطانية، دار حوار ساخن بينه وبين وزير الخارجية كري، إذ قال الأوّل "هذا قرار خطير جداً، قد يهدد السلام". فرد عليه كري بان الطلب الألماني هذا، لا يشير إلا إلى نية النمسا في مهاجمة صربيا، أو عزمها في أقل تقدير على إملاء شروطها عليها، في حال لم تعطها ما طالبت به على لسان الحكومة الألمانية. ولن تهب الحكومة البريطانية موافقتها على الضم بأي شكل من الأشكال تحت ضغط من هذا النوع. وقال أيضاً إذا قطعت بريطانيا وعداً غير مشروطاً إلى النمسا حول الاعتراف بضم الولاية إليها، يجب أن تكون بضمانات تتضمن انتهاجها سياسة معتدلة تجاه كل من صربيا والجبل الأسود، فإننا ببساطة سنجعلها أكثر حرية من ذي قبل، في التعامل معهما كما تشاء". ومنحنا الموافقة المطلوبة "لن نحصل على ضمان بأن سلاماً سيتبع موافقتنا" (٢).

لقد اغضب الجواب البريطاني وولف مترنيخ، حتى قال بوضوح "لماذا تقفون في طريق السلام الذي صنعه روسيا؟ لماذا يظهر الشعب الإنكليزي نفسه حامياً لصربيا؟". فأجابه كري بوضوح أكبر، لم يكن الإنكليز يوماً حماة للصرب، "ولكن إذا هوجمت صربيا البلد الصغير، من قبل النمسا، فإنّ العطف البريطاني سيكون بالطبع إلى جانب البلد الصغير... هناك انطباع قوي في سانت بطرسبورغ، يفيد بأن امتناع روسيا عن إعطاء

(١) M.B.Cooper, Op. Cit, P.672.

22.١(٢) B.E.Schmitt, Op.Cit, P.

موافقة غير مشروطة سيؤول بدوره إلى اكتساح نمساوي لصربيا ... لن ترسخ بريطانيا لتهديد من هذا النوع، مهما كانت مواقف الدول الأخرى"^(١).

وهكذا مثلما قدمت ألمانيا إنذاراً لروسيا، قدمت النمسا إنذاراً لبريطانيا. الامر الذي أعترف وزير الخارجية البريطاني بفشله الدبلوماسي في إيجاد الحلول اللازمة للأزمة. نظراً لأن دول الوفاق لم تكن مستعدة لخوض غمار حرب مع كتلة الوسط في ذلك الوقت. وقد تأكد استسلامه هذا أمام النمسا بعد تسلمه "نص إيرنتال النهائي" (الإنذار النمساوي الأول)، وذلك في يوم ٢٦ آذار، إذ أبرق في يوم ٢٧ آذار، إلى سفيره في فيينا يخبره بموافقته على المذكرة النمساوية، على شرط أن تعدّ النمسا أنها تسلمت جواباً مرضياً إذا قدمت صربيا هذه المذكرة لها، وأن الدول لن تعرض صربيا للإهانة عند نصحهم لها بإرسال المذكرة. من الواضح أن هذا لم يكن إلا شرطاً شكلياً، لم يقصد منه كري إلا محاولة لحفظ ماء وجه بريطانيا . وفي اليوم نفسه أرسل كري المذكرة، التي تم الاتفاق عليها بين النمسا وبريطانيا، التي من المقرر أن تقوم صربيا بتقديمها إلى النمسا، وبطرسبورغ، وباريس، وروما، وطلب من حكوماتها الانضمام إلى بريطانيا في الإلحاح على الحكومة الصربية بقبولها"^(٢) .

وافقت حكومات روسيا، وفرنسا، وإيطاليا، مباشرة على المقترح البريطاني، في تبني مذكرة إيرنتال. وأرسلت تعليمات إلى سفرائها في بلغراد، تقديم النصح للحكومة الصربية بقبول المذكرة المقترحة دون تأخير. وقدمت حكومة بريطانيا تهديدها، لحكومة صربيا بتأكيدتها "إذا كانت الحكومة الصربية من عدم الحكمة، إلى درجة أنها سترفض وساطة الدول، فلا يمكننا فعل شيء أكثر مما فعلناهم لهم، وعليهم تحمل عواقب رفضهم"^(٣).

إلا أن هذا لم يكن كل شيء، فإهانة بريطانيا من لدن النمسا لم تكتمل بعد، فمذكرة كارترابيت السفير البريطاني في فيينا، المتضمنة الإنذار النمساوي الثاني، وصلت

(١) Mehmet YILMAZATA, A.G.E,s. 154.

(٢) Mehmet YILMAZATA, A.G.E,s. 155.

(٣) M.B.Cooper, Op. Cit, P.675.

لندن في ٢٧ آذار ١٩٠٩. وحينها لم يجد كري بدا من إرسال تعليماته لكارترليت في اليوم نفسه، ليقدّم تأكيداً شفهياً لإيرنثال يذكر فيه "بعد أن تقدم صربيا المذكرة بالصيغة المتفق عليها، وتقبلها النمسا لأنها مرضية، فسنكون مستعدين للموافقة وبدون تحفظات، على إلغاء المادة الخامسة والعشرين من معاهدة برلين، في حال مطالبة إيرنثال بذلك". وهكذا استسلم كري دون أية شروط^(١).

تسلم كارترليت هذا الاعتراف في صباح ٢٨ آذار، يوم انتهاء المهلة التي حددها إيرنثال، فأوصلها في الحال إلى إيرنثال، فقام الأخير حاملاً معه المذكرة البريطانية، بمقابلة الإمبراطور النمساوي على الفور، وعاد في الظهرية لمقابلة السفير البريطاني ليعرب له عن ارتياح الإمبراطور الغامر وسروره. وقدم شكره وعرفانه على الموقف البريطاني، أو بمعنى أدق الاستسلام البريطاني، الذي جعل حل القضية الصربية قاب قوسين أو أدنى^(٢).

وهكذا حقق إيرنثال نصراً بالفعل، فعندما قدم سفراء دول روسيا، بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وفيما بعد ألمانيا، في ٢٩ آذار ١٩٠٩، المذكرة التي اتفقت عليها لندن وفينا إلى الحكومة الصربية، لم تبد بلغراد أية اعتراض. فبعد أن تخلت عنها روسيا ومن ثم بريطانيا، صارت صربيا تمتلك من الحكمة، ما يمنعها من الإقدام على عمل غير مجدي. وفي ٣٠ آذار ١٩٠٩، أبلغت صربيا الدول الكبرى قبولها بالمذكرة، وأنها ستقوم بتقديمها إلى النمسا في اليوم التالي. وبالفعل قدمت بلغراد في ٣١ آذار إلى فيينا، المذكرة إلى اتفاق عليها كل من إيرنثال وكري بالحرف الواحد، ونفذت ما جاء فيها^(٣). وانتهت الازمة البوسنية.

الخاتمة:

إنّ نهاية أزمة البوسنة في عامي (١٩٠٨ - ١٩٠٩) لم تكن تحمل في طياتها حلاً نهائياً وجذرياً، بل الأحداث المتسارعة على الساحة الأوربيّة بشكل عام، وفي منطقة

28.١(١) B.E.Schmitt, Op.Cit, P.

(٢) Erdal YAVUZ , A.G,E , s. 54.

(3) Mehmet YILMAZATA, A.G.E,s. 157.

البلقان بشكل خاص، دفعت إلى ظهور الأزمة مجدداً لتكون من بين أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ان الظروف الداخلية، في الدولة العثمانية وولاية البوسنة والهرسك، وكذلك الظروف الخارجية على الساحة الأوربية، هيأت الأجواء امام الدول الأوربية الكبرى للتدخل في الأزمة كل حسب مصالحه وعلاقاته بأطراف الصراع، سواء مع الدولة العثمانية أو الامبراطورية النمساوية- المجرية، وعندما وجدت الدول الأوربية مصالحها لا تتماشى مع المصالح العثمانية، ولاسيما بعد محاولات الانفصال والاستقلال من قبل شعوب المنطقة في البلقان، لم تقف أغلب الدول الأوربية المعنية إلى جانب الدولة العثمانية لإيجاد الحلول المناسبة، بل سارت باتجاه مصالحها والوقوف مع الدول صاحبة الموقف الأقوى في الأزمة.

وإذا كان هناك نوع من الاختلاف بين المرحلتين اللتين مرت بهما قضية البوسنة والهرسك قبل وبعد استلام الاتحاديين للسلطة، فليس إلاً اختلاف طفيف في الدوافع والمسببات، ففي المرحلة الأولى، كان الدافع قيام الثورة الداخلية في الإقليم، استغلتها روسيا فأعطت حلها لحليفها النمسا في برلين سنة ١٨٧٨. وأما في المرحلة الثانية - العهد الدستوري - ، فقد كان الدافع رغبة النمسا في التوسع وضرب التطلعات الصربية في قيادة الوحدة السلافية في البلقان، وقد دعمت روسيا هذا التوجه النمساوي حتى اضطر العثمانيون للتنازل عن هذا الإقليم للنمسا، وحصل هذا أمام أنظار الدول الكبرى ولم تحرك ساكناً في حينها لنصرة الدولة العثمانية، والحفاظ على وحدتها وعدم تمزقها، ولا سيما بريطانيا التي كانت تدعى ذلك سابقاً وتصر عليه.

وهكذا، كانت مسألة البوسنة والهرسك، مرحلة من مراحل التفكك الذي عانت منه الدولة العثمانية في العهد الدستوري، إذ تكالبت عليها الظروف الداخلية والخارجية لتشكل هذا الحدث التاريخي الذي تمخض عنه فقدان الدولة العثمانية لجزء مهم من كيانها وأملاكها في أوروبا، وتحقق للنمسا هدفها في التوسع والانتشار، وفتح المجال لتطورات واحداث جديدة في المنطقة البلقانية كلها، كل ذلك يتم في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تتخبط في سياستها المعلنة والغامضة تجاه الدولة العثمانية.

واتبعت بريطانيا في دبلوماسيتها ازاء الأزمة سلوكين سياسيين، كان الأوّل سياسة سرية تمثلت برغبتها في تفاقم الأزمة وتطورها إلى حرب عالمية، تتمكن بريطانيا من خلالها من ضمان إضعاف عدوها الرئيس والمهدد لمصالحها في الشرق: ألمانيا . إلا أنه بعد أن تأكد لها عدم تمكن حليفها الدولة العثمانية من خوض مثل تلك الحرب في ١٩٠٨، دأبت في حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية، وقامت بإعطاء النمسا كل ما طالبت به لكي تحجم عن الحرب. وبذلك التقت سياستها السرية بالعلنية التي تمثلت بأن تقوم بدعوة المؤتمر، بعد تسوية جميع القضايا التي أثّرت جراء ضم النمسا للبوسنة والاستقلال البلغاري، ما بين الدول المعنية بصورة مباشرة، ويكون عقد ذلك المؤتمر مجرد تسجيل نتائج تلك التسويات وتعديل مواد معاهدة برلين المتعلقة بها، وليس كما طالبت روسيا بإعادة النظر بجميع بنود معاهدة برلين بما فيها المتعلقة بالمضايق. وكان ذلك يخدم سياستها السرية أيضاً، فإن مؤتمراً من هذا النوع كان سيعيد إهانة لروسيا وخسارة لصربيا، وهذا قد يدفعهما إلى إعلان الحرب، لاسيما في أزمة طويلة الأمد مثل هذه.

أمّا سياستها المعلنة فكانت تهيئة الظروف لقيام حرب شاملة في المستقبل، أو في أقل تقدير إعادة التوازن العسكري بين عسكري الوسط والوفاق. فهي من جهة زادت من حنق روسيا على الألمان، ومن جهة ثانية أشعرت الفرنسيين بخطر كتلة الوسط المتزايد، وجذبت من جهة ثالثة بلغاريا والدولة العثمانية إلى صفها، فضلا عن صربيا والجبل الأسود. وبمعنى آخر، عزلت ألمانيا والنمسا، وأعاقت مساعيها في الحصول على حلفاء جدد. كما أنها عقدت العزم على تقوية الروابط بينها وبين روسيا وفرنسا اللتين أدركتا تلك الحاجة، وخير دليل، البرقية التي بعث بها سفير روسيا في باريس في ١ نيسان ١٩٠٩ إلى از فولسكي. مؤكدا فيها ضرورة "ربط أنفسنا بقوة أكبر إلى فرنسا وبريطانيا لتقاوم بصورة مشتركة أي تغلغل نمساوي ألماني جديد في البلقان ... إن هذه هي الوجهة التي ترغب كل من حكومة باريس ولندن أن تنتهجها سياستها، مقتنعين بأن سياسة روسيا موجهة نحو الهدف نفسه أيضاً". وقد نصح كري الساسة الروس بهذه النصيحة.

***Britain's Attitude towards the Bosnia and Herzegovina crisis
(1908-1909)***

Nibar B. Abdulaziz *

Ibrahim H. Ibrahim *

Abstract

The Eastern issue constituted a major political crisis in international politics. The properties of the (Ottoman Empire) need someone to determine their fate. There are countries that wish to gain their independence, and Balkan countries that aspire to be major countries , especially Serbia, and others that want to expand at their expense by carving out some Balkan lands, such as the Empire of Austria. Hungary, which included Bosnia and Herzegovina, as the legitimate heir of the Ottoman Empire's possessions in Europe or Russia, and its desire to unite the Slavs under its rule. The Bosnia and Herzegovina crisis has acquired a special importance in that problem. Due to its ability to influence the international balance of power approved by the Berlin Conference in 1878, this stage was characterized by the intertwining of European relations, and their complexity with the increased efforts of Russia to control the property of the Ottoman Empire. In addition to Britain's interests in the region, and its interest in the survival of the Berlin Agreement, or at least the protection of the Ottoman Empire, its strategic ally during that stage.

Keywords: Bosnia and Herzegovina, Ottoman Empire, Britain, Berlin Conference.

* Lect/College of Human Sciences/University of Dohuk.

* Asst Lect/College of Human Sciences/University of Dohuk.